

إمكانات تطبيق العدالة الانتقالية في اليمن: مقارنة مع التجربة الرواندية

أعدّ الدراسة / الدكتور عادل دشيلة

منظمة سام للحقوق والحيات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية بدأت نشاطها في يناير / كانون الثاني 2016 . وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر / كانون الأول 2017 . تسعى المنظمة لرصد وثيق انتهاكات حقوق الانسان في اليمن ، والعمل على وقف الانتهاكات من خلال العمل على المناصر بالشراكة مع المنظمات المحلية والدولية ، احداث وعي حقوقى من خلال العمل على التنمية الحقوقى في واواسط المجتمع ، والعمل على محاسبة منتهكى حقوق الانسان في اليمن بالتعاون مع الاليات الدولية والمنظمات الحقوقية

رابطة أمهات المختطفين

منظمة حقوقية تقودها نساء، تأسست في إبريل 2016 وتشكلت من مدافعتا عن حقوق الإنسان وأمهات وزوجات المعتقلين. تعمل رابطة أمهات المختطفين على رصد وتوثيق حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ورفعها للجهات المعنية، وتهدف لبناء ذاكرة حقوقية تحفظ للضحايا حقهم في المساعدة والإنصاف في مرحلة ما بعد الحرب. كما تعمل على إيصال صوت الضحايا في المحافل الوطنية والدولية، والتواصل المستمر مع أصحاب القرار والوساطات المحلية، بهدف الإفراج عن المحتجزين / ات وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للناجين من الضحايا وذويهم.

ميثاق العدالة لليمن

عبارة عن ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق الشعب اليمني خصوصاً الفئات الضعيفة والمهمنة بدرجة أكبر، يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يعاني منها اليمن عبر سنوات من المصراع والعنف. يعمل هذا الميثاق على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن الانتهاكات ومناصرة العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. يسترشد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز. يعتقد التحالف أنه يمكن لأعضاءه من خلال التعاون إنهاء الإفلات من العقوبة وتقديم الدعم المهم وتعزيز الضحايا والمساهمة في مستقبل أكثر سلاماً وعدلًا وازدهاراً لليمن.

معهد دي تي (DT Institute)

منظمة غير ربحية ملتزمة بمبادأ "التنمية بطريقه مختلفة". ينفّذ المعهد برامج تنمية عالمية معقدة في البيئات المتأثرة بالصراع والهشاشة والمغلقة، ويمول مبادرات فكرية رائدة تساهم في تحفيز الابتكار وتحسين حياة الناس من خلال برامج قائمة على الأدلة. ويعمل المعهد بالشراكة مع المجتمعات والقادة لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود، وأكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً وديمقراطية، وضمان استدامتها.

برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساعلة والمصالحة وتبادل المعرفة (SPARK)

كتبت هذه الورقة ونشرت كجزء من برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساعلة والمصالحة وتبادل المعرفة (سبارك)، وهو إطار علمي وتطبيقي يهدف إلى نقل مفاهيم العدالة الانتقالية من المستوى النظري إلى الممارسة المجتمعية. يقوم المشروع على تعزيز الوعي والقدرات المحلية لتفعيل آليات العدالة التصالحية والمساعلة وجبر الضرر، بوصفها مدخلاً لتحقيق سلام مستدام يقوم على الحقيقة والإنصاف والمشاركة. ويرتكز على فكرة أن العدالة ليست مساراً قانونياً فحسب، بل عملية اجتماعية وثقافية تساهم في ترميم النسيج الوطني واستعادة الثقة وإعادة بناء الذكرة الجماعية على أساس الاعتراف والمصالحة.

ويعمل البرنامج بالتنسيق الوثيق مع تحالف العدالة من أجل اليمن (J4YP) . وهو تحالف يضم عشر منظمات مجتمع مدني يمنية تناصر العدالة والمساعلة وبناء السلام لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء اليمن. وفي إطار هذا البرنامج، يشرك شركاء سبارك وأعضاء التحالف المجتمعات المحلية والجهات السياسية الفاعلة في مبادرات المصالحة والعدالة التصالحية، بهدف تعزيز قدراتهم على المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية.

ملخص الدراسة

تركز هذه الدراسة على التجربة الرواندية في العدالة الانتقالية وإمكانات الاستفادة منها في السياق اليمني. حيث نجحت رواندا بعد الإبادة الجماعية عام 1994، في تطبيق نموذج محلي للعدالة الانتقالية جمع بين المحاكم الدولية والوطنية ومحاكم الفاکاکا الشعبية التقليدية، مع برامج شبه متكاملة لجبر الضرر، وبناء الذاكرة الوطنية، وإعادة إصلاح المؤسسات. وعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية بين السياق الرواندي واليمني، تكشف الدراسة عن إمكانات حقيقة يمكن لليمن الاستفادة منها خاصة في مجال تفعيل القواعد العرفية القبلية كآلية مساندة للعدالة الانتقالية، وتصميم برامج محلية يمنية لجبر الضرر تجمع بين المادي والمعنوي، وبناء ذاكرة وطنية شاملة. وتكشف الدراسة إلى أن نجاح العدالة الانتقالية ليمن ما بعد الحرب تتطلب وقف الحرب، وتوقيع اتفاق سياسي يتضمن تحقيق العدالة الانتقالية فور الدخول في عملية انتقالية، وتوحيد المؤسسات، وبناء إرادة سياسية مشتركة لتحقيق عدالة توافقية شاملة تعالج إرث الماضي وتحمّل تكرار الصراعات.

مقدمة الدراسة

شهدت رواندا عام 1994 مجازر وإبادة جماعية مروعة بحق التوتسي ارتكبها حكومة الهوتو، لم تشهدها القارة الأفريقية من قبل. خلقت تحديات جسيمة تتعلق بالعدالة والمصالحة. ولم يكن أمام الحكومة الرواندية المنتصرة في الحرب إلا اللجوء إلى خيار العدالة الانتقالية، باعتبار ذلك أفضل وسيلة لمعالجة إرث الماضي بكل تفاصيله المروعة لتجاوز الانقسامات بين أبناء الشعب، وترميم العلاقات الاجتماعية، وإعادة بناء الهوية الوطنية الجامعية. وفي هذا الإطار، تكتسب التجربة الرواندية أهمية خاصة كونها واحدة من أبرز التجارب في مجال العدالة الانتقالية إذ أظهرت فاعلية نسبية رغم ما رافقها من ملاحظات، مثل وصفها بعذالة المنتصر في إشارة إلى مركزية الفرد بول كاغامي (Paul Kagame)⁽¹⁾، الذي قادها فرض مسارات العدالة الانتقالية بما يتواافق مع رؤية الجبهة الوطنية الرواندية⁽²⁾، التي قادها ضد حكومة الهوتو خلال المجازر الجماعية. وتمكنـت بعد الإبادة الجماعية من صياغة نموذج محلي خاص بها لتنفيذ العدالة الانتقالية، على الرغم من وجود مسارات متعددة في البداية لتطبيق العدالة شـملـت المحكمة الجنائية الدولية في "أروشا"، تنزانيا، بالتوازي مع المحاكم الوطنية الرسمية، ولاحقـاً المحاكم الشعبية المعروفة بمحاكم الغاكاكا (Gacaca).⁽³⁾ إضافة إلى ذلك، تبنت الدولة برامج أخرى موازية لتطبيق العدالة الانتقالية مثل برامج جبر الضرر وإحياء الذاكرة الوطنية، وإصلاح مؤسسات الدولة بما فيها الإعلامية التي لعبت دوراً سلبياً خلال الإبادة الجماعية.

وفي المقابل، يقف اليمن أمام تحديات، وإن لم تكن متشابهة مع رواندا من حيث نوع الجرائم والصراع العرقي، لكنه يواجه تحديات عديدة بما في ذلك تمزق الجغرافيا السياسية للبلاد، وتفكيك الهوية الوطنية، وتوسيع الانقسام السياسي والاجتماعي، واستمرار النزاعات والاقتتال الأهلي منذ أكثر من عقد من الزمن، الذي مزق النسيج المجتمعي وخلف مئات الآلاف من الضحايا ومليين النازحين والمشترين. ورغم حاجة اليمن إلى تبني مسار متكمـل للعدالة الانتقالية، إلا أنّ غياب الإرادة السياسية لدى أطراف النزاع، وتفكـك

¹ زعيم الجبهة الوطنية الرواندية حالياً يشغل رئيس جمهورية رواندا.

² "حركة سياسية وعسكرية تأسست عام 1987 من قبل لاجئين من عرقية التوتسي في أوغندا، بزعامة بول كاغامي."

³ محاكم الغاكاكا هي عبارة عن محاكم تقليدية تم تطبيقها في رواندا تحت مسمى العدالة الشعبية حيث يقوم الشيوخ بالتحكيم في النزاعات منخفضة المستوى، وخاصة تلك القضايا التي يمكن حلها بالطرق التقليدية عبر التسامح والاعتذارات والتعويضات التي يمكن تطبيقها.

مؤسسات الدولة الوطنية بما فيها القضائية والتعليمية والأمنية، ما زالت تمثل عقبات جوهرية أمام أي تحول نحو العدالة الانتقالية. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى الاستفادة من التجربة الرواندية في مجال العدالة الانتقالية.

وتبرز الدراسة كيف تجاوزت رواندا آثار تلك الحقبة السوداء نتيجة لوجود الإرادة السياسية وقدرة الدولة على إدارة عملية العدالة الانتقالية، بينما يفتقد اليمن لهاتين المميزتين الأساسيةين، مما يتطلب البحث في كيفية تحقيق ذلك حتى تُنفذ العدالة الانتقالية. ومن هنا، تبرز أهمية هذه الدراسة في تقديم إطار تحليلي يمكن أن يسهم في بلورة مسار واقعي للعدالة الانتقالية في اليمن، مستفيضاً من دروس رواندا، بما يضمن إنصاف الضحايا وتحقيق المصالحة الاجتماعية وإعادة بناء الهوية الوطنية الجامحة، بما يفضي إلى سلام دائم.

وتهدف الدراسة إلى تحليل التجربة الرواندية في مجال تطبيق العدالة الانتقالية وكشف العوامل التي مكنتها من تجاوز آثار الإبادة الجماعية، مع التركيز على دور محاكم الفاكاك الشعوبية وبرامج جبر الضرر والذاكرة الوطنية، ومقارنتها منهجياً بالحالة اليمنية لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في السياقات والتحديات والإمكانات المتاحة. وتهدف أيضاً لاستكشاف إمكانات الاستفادة من الآليات الرواندية في السياق اليمني، خاصة في مجال العدالة التقليدية وجبر الضرر والذاكرة الوطنية وإصلاح المؤسسات. وتحاول تقديم إطار عملي يسهم في بلورة مسار واقعي يتناسب مع السياق اليمني بما يضمن إنصاف الضحايا وتحقيق المصالحة بمفهومها الشامل في إطار العدالة الانتقالية.

وتجيب الدراسة على السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن لليمن الاستفادة من التجربة الرواندية في العدالة الانتقالية لمعالجة إرث الحرب وتحقيق مصالحة وطنية مستدامة؟ بالإضافة إلى ذلك، تجيب الدراسة على الأسئلة الفرعية التالية: ما العوامل التي مكنت رواندا من تطبيق العدالة الانتقالية بنجاح نسبي رغم فضاعة الإبادة الجماعية؟ وكيف ساهمت محاكم الفاكاك الشعوبية في تحقيق العدالة وجبر الضرر والمصالحة في السياق الرواندي؟ وما أوجه التشابه والاختلاف بين السياقين اليمني والرواندي فيما يتعلق بإمكانات تطبيق العدالة الانتقالية؟ وكيف يمكن تكييف القواعد العرفية اليمنية لتحقيق العدالة التصالحية وجبر الضرر على غرار محاكم الفاكاك؟ وما دور الذاكرة الوطنية والإعلام في دعم المصالحة الاجتماعية وضمان عدم تكرار الصراعات؟

وفيما يخص المنهجية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على المقارنة. واعتمدت أيضًا على المنهج الاستقرائي من خلال جمع الباحث للدراسات الأكاديمية عن التجربة الرواندية وتحليلها لاستخلاص نتائج كلية من هذه التجربة بغرض استكشاف إمكانات الاستفادة منها في السياق اليمني.

ويتضح أن العدالة الانتقالية تسعى لجبر ضرر الضحايا وتحقيق المصالحة الاجتماعية والسياسية الشاملة. وفي هذا السياق، سميت بالعدالة الانتقالية لأنّها تنقل المجتمع من حالة الحرب والصراع إلى حالة السلام عبر أعمدة العدالة الانتقالية الأربع المتمثلة بكشف الحقيقة، ومبرر ضرر الضحايا، وإصلاح المؤسسات، وبناء ذاكرة وطنية جامحة. وفي الحقيقة، لا يوجد مشروع للعدالة الانتقالية يتنااسب مع الجميع، فالعدالة الانتقالية يمكن أن نطلق عليها عملية نسبية، ولهذا هناك حاجة ماسة لتكيف آليات العدالة الانتقالية بما يتنااسب مع خلفيات المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية. وهنا تكمن أهمية دراسة التجارب الدولية، مثل التجربة الرواندية بهدف استخلاص الدروس المستفادة والقابلة للتطبيق في سياق العدالة الانتقالية ليمن ما بعد الحرب. وقد وردت محاور الدراسة وفقاً لأهدافها، وهي كالتالي:

المحور الأول: اليمن وأعمدة العدالة الانتقالية الغائبة

- واقع العدالة الانتقالية في اليمن بعد النزاعات
- تحديات العدالة الجنائية وأليات جبر الضرر في السياق اليمني
- ضعف الذاكرة الوطنية وتشتت السردية التاريخية

المحور الثاني: التجربة الرواندية في العدالة الانتقالية

- خلفية عن الصراع في رواندا
- مراحل تطبيق العدالة الانتقالية في رواندا

أولاً: العدالة الانتقالية عبر الجسم العسكري لمحاسبة مرتكبي الإبادة وكشف الحقيقة

أ. محكمة الجنائيات الدولية "أروشا"

ب. المحاكم الوطنية الرواندية الرسمية والعسكرية

ج. المحاكم التقليدية (الفاكاكا) كآلية مساندة لتحقيق العدالة الانتقالية

ثانياً: برامج جبر الضرر والتعويضات المعنوية

ثالثاً: بناء الذاكرة الوطنية لمواجهة خطاب الكراهية والإبادة

رابعاً: إعادة بناء مؤسسات الدولة وربطها بالمصالحة الوطنية

المحور الثالث: المقارنة بين الحالتين: اليمن ورواندا

- نقاط التشابه والاختلاف بين التجارب: اليمن ورواندا في مسار العدالة الانتقالية

المحور الرابع: إمكانات الاستفادة من التجربة الرواندية في السياق اليمني

أولاً: إعادة بناء المؤسسات اليمنية على أساس المصالحة والشفافية

ثانياً: توظيف الأعراف القبلية في جبر الضرر: دروس من التجربة الرواندية

ثالثاً: تبني سياسة وطنية للذاكرة التاريخية والمصالحة الوطنية

المحور الأول: اليمن وأعمدة العدالة الانتقالية الغائبة

واقع العدالة الانتقالية في اليمن بعد النزاعات

شهد اليمن بعد ثورة 11 فبراير 2011 تحولات سياسية كبرى أفضت إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني، التي حاولت وضع أسس لمسار عدالة انتقالية يساهم في معالجة إرث الانتهاكات والصراعات السابقة. وتعود هذه الانتهاكات إلى مطلع ستينيات القرن الماضي، بدءاً بالحروب بين الملكيين والجمهوريين خلال الحرب الأهلية (1962-1968)، مروءاً بالصراعات في شمال اليمن خلال صعود الرئيس الراحل صالح إلى الحكم عام 1978، وصولاً إلى الأحداث المؤلمة في جنوب اليمن قبل الوحدة، مثل أحداث 13 يناير 1986، حيث كان العنف مبنياً على أساس الهوية والمنطقة. وبعد الوحدة اليمنية عام 1990، تفجرت صراعات عسكرية بين الحكومة المركزية والحزب الاشتراكي في 1994، تبعتها مواجهات بين جماعة الحوثي والحكومة (2004-2010). وصولاً إلى ثورة 11 فبراير 2011. وخلال ثورة 2011 بدأ الحديث عن مشروع العدالة الانتقالية ويمكن أن نفصله من خلال ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (بعد 2011)، طالب الشباب بمحاكمة رموز النظام السابق، وبرز الغضب ضد الرئيس الراحل علي عبد الله صالح، خاصة بعد مجزرة جمعة الكرامة.⁽⁴⁾ وجرى خلال الحراك الثوري السلمي للشباب النقاش حول العدالة الانتقالية واستحضار التجارب الدولية، مثل تجربة جنوب إفريقيا. كما تم التركيز على الانتهاكات السابقة قبل وبعد الوحدة اليمنية (1978-1990)، مثل الاختفاء القسري، الاغتيالات السياسية، قضايا تهامة، انتهاكات الأراضي في جنوب اليمن بعد حرب 1994، والمبعدين قسرياً من وظائفهم، إضافة إلى الحروب المستمرة بين الحكومة وجماعة الحوثي في صعدة (2004-2010).

المرحلة الثانية، تبني مشروع العدالة التفاوضية عبر المبادرة الخليجية، حيث قبلت القوى السياسية المعارضة بمنح الرئيس الراحل صالح ومعاونيه قانون الحصانة من الملاحقة.⁽⁵⁾ وكان المبرر من تلك الحصانة ضمان التحول الديمقراطي وتجنب الانزلاق نحو الثارات السياسية. وقد كانت العدالة التفاوضية تهدف إلى الحفاظ على مؤسسات الدولة ومنع

⁴ Amnesty International. (2011). *Moment of truth for Yemen*. Amnesty International. p 12.

⁵ دشيلة، عادل. (2025). دراسة في التجربة التشيلية للعدالة الانتقالية وآفاق الاستفادة منها في اليمن عبر دور المجتمع المدني. منظمة سام للحقوق والحريات، رابطة أمهات المختطفين، ومعهد دي تي. ص 11.

الانزلاق نحو الصراع العسكري. نظرًا لمخاطر تطبيق العدالة غير المدروسة في تلك المرحلة المشحونة.

المرحلة الثالثة، ناقش مؤتمر الحوار الوطني (2013-2014) مشروع العدالة الانتقالية. ومثل ذلك المؤتمر أهم منصة للتواافق على آليات العدالة الانتقالية، منها إنشاء صندوق لجبر ضرر الضحايا وتعويضهم.⁽⁶⁾ وقد اتفقت القوى اليمنية على مشروع قانون للعدالة الانتقالية "مثل: الكشف عن الحقيقة، التعويض، جبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، إلا أنه أسقط بعض الآليات الأساسية الأخرى، مثل الدعاوى الجنائية والكشف عن الحقيقة في النسخة المعدلة. وفيما يتعلق بالفترة الزمنية، كان هناك خلاف حول نطاق التغطية الزمنية للقانون. إذ أكد مشروع القانون الأول على صراعات ما بعد عام 1990، في حين اقتصرت النسخة المعدلة على الفترة من 2011 حتى 2012.⁽⁷⁾ ورغم هذه الجهود، وكذا الملاحظات على مخرجات القانون، إلا أن الخطة كانت جريئة وحددت الخطوط العريضة للعدالة الانتقالية. ولكن، مسار العدالة لم يكتمل، إذ أدى انقلاب جماعة الحوثي في سبتمبر 2014 إلى تقويض المبادرات ووقف العمل بمخرجات الحوار، لتدخل البلد مرحلة جديدة من الحرب الشاملة منذ عام 2015، ما جعل العدالة الانتقالية مؤجلة ومعلقة على تسوية سياسية شاملة مستقبلية.

⁶ وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل. (2014). صنعاء، ص 72.

⁷ العزي، نجلاء. (2025، 23 يناير). *العدالة الانتقالية في اليمن وإمكانية تحقيقها: تحليل في ضوء الواقع الراهن*. خلاصات للأبحاث ودراسة السياسات. تاريخ الدخول: 03 أكتوبر 2025. <https://khulasat.org/ar/posts/transitional-justice>

تحديات العدالة الجنائية وآليات جبر الضرر في السياق اليمني

يواجه اليمن العديد من المعوقات فيما يتعلق بعمودي العدالة الانتقالية الأأساسيين: المحاكمات القضائية وجبر الضرر. فالحديث عن عدالة جنائية في ظل الانقسام الحاد قد يقود إلى نتائج عكسية، ومن ثم تكرار سيناريو 2014 رغم أن العدالة الجنائية لم تُطرح حينها بشكل عملي. وفي هذا الإطار، يمكن القول أن الانقسام في المؤسسة القضائية، إلى جانب بروز جماعات ما دون الدولة تسيطر بالقوة العسكرية على بعض المناطق وترفض التخلص عمّا انتزعته بالسلاح، وكذلك انقسام المؤسسة الأمنية والعسكرية، فضلاً عن تعقيد المشهد السياسي وانخراط جميع الأطراف في انتهاكات متبادلة؛ إذ تحول الضحية إلى جلاد والجلاد إلى ضحية، كلها تعقد مسار العدالة الانتقالية. وتبرز معضلة أخرى تمثل في تورط قوى إقليمية في انتهاكات جسيمة، الأمر الذي يجعل مختلف الأطراف تهرب من أي مسار للعدالة الجنائية. ولهذا، تفضل الأطراف المنخرطة في الصراع والمتهمة بانتهاكات جسيمة ضد حقوق الإنسان التسويات السياسية التي يمكن أن تتغاضى عن جرائم الماضي، وتحافظ على المكتسبات السياسية والاقتصادية التي حصلت عليها هذه الأطراف خلال الحرب. إضافة إلى ذلك، هناك إشكالات تقنية تتعلق بالإجراءات وجمع الأدلة، ما يستدعي مقاربة تدريجية تبدأ بملفات يمكن تقبيلها من جميع القوى الموجودة، وفي مقدمتها قضايا جبر الضرر على سبيل المثال.

ولكن، في المقابل أيضًا تواجه قضية جبر الضرر عدة صعوبات، أبرزها: تهرب القوى السياسية من تبني آليات واضحة وفعالة للتعويض تحت ذرائع أن اليمن غير قادر على تحمل تبعات الحرب وتعويض الضحايا وذويهم. ويُثقل كاهل اليمن إرث طويل من الانتهاكات والمظالم، تشمل القتل خارج نطاق القانون، والاغتيالات السياسية، ونهب الممتلكات العامة والخاصة، وتدمير المنازل، وتجنيد الأطفال، والاعتداء على الأقلليات والقبائل. وبالتالي، حجم هذه الانتهاكات يفوق قدرة الدولة على معالجتها دفعه واحدة. ولذا، يمكن لليمن أن تستفيد من تجربة رواندا فيما يخص المحاكم الشعبية التي ساهمت بشكل كبير في جبر الضرر من خلال البدء بعمارات العدالة التصالحية، التي تُركز على إصلاح الضرر وحل المظالم من خلال الحوار، والاعتراف بالأخطاء، وتعويض الضحايا كمرحلة أولى. ولتحقيق ذلك، يمكن استخدام

القواعد العرفية، والثقافة المحلية، لبناء الثقة.⁽⁸⁾ وعليه، فإن العدالة الانتقالية لليمن ما بعد الحرب تظل مرهونة ب مدى قدرة أطراف الصراع على تجاوز هذه المرحلة من خلال اتفاق سياسي يضمن تطبيق العدالة الانتقالية لما بعد الصراع بشكل تدريجي بما يحقق التوازن بين متطلبات العدالة الانتقالية والمصالحة السياسية والاجتماعية.

ضعف الذاكرة الوطنية وتشتت السردية التاريجية

في الآونة الأخيرة بُرِز خلاف جوهري حول سردية الانتهاكات، حيث يتبنى كل طرف من أطراف الصراع سردية وروايته القائمة على المظلومية، متجاهلاً مسؤوليته المباشرة عن الانتهاكات التي ارتكبها بشكل مباشر أو غير مباشر. وبسبب عدم تطبيق آليات العدالة الانتقالية منذ وقت مبكر مع أنه كان بالإمكان تفعيلها وجعلها واحدة من أبرز التجارب على مستوى المنطقة، إلا أن المسار لم ينجح. ويلحظ أن أطراف الصراع دائمًا تتهرب من أي مسؤولية مباشرة عن الانتهاكات وتعمل بشكل دائم على اتفاقيات سياسية مرحلية، حيث كانت تلك الاتفاقيات تُرْحَل قضايا الضحايا وتجذور الأزمات لصراعات قادمة. وبسبب ذلك، تراكمت المظالم السياسية والاجتماعية، ما أدى إلى عودة الأطراف المهزومة بعد كل جولة صراع لإعادة تنظيم صفوفها، ومن ثم تفجير النزاع مجدداً. ويتبين من خلال الصراع الدائر أن تعدد السردية في الحالة اليمنية أدى إلى تضييع حقوق الضحايا وإلى اختلال في ذكرة الانتهاكات، إذ تُحَمِّل كل جهة الطرف الآخر كامل المسؤولية عما جرى، بينما تغيب رواية موضوعية جامعة تحفظ حقوق الضحايا وتحمِّل الشعب ذاكرة حقيقة يمكن الاستفادة منها في توعية الأجيال القادمة بخطورة ما حدث وضرورة العمل على تجنبه. ورغم صعوبة تبني سردية موحدة في ظل الانقسام الحاد، إلا أن التوافق على الحد الأدنى من المعايير الموضوعية يظل ممكناً وضرورياً. فهذا التوافق من شأنه أن يحفظ حقوق الضحايا، ويصف الأحداث بصورة دقيقة، ويساعد المجتمع على تجاوز المرحلة القاسية، وبناء سردية وطنية مشتركة تحمي هوية الأجيال القادمة من الانزلاق في دوامات الصراعات السياسية والمناطقية.

⁸ Dashela, A. (2024). Navigating the crisis of transitional justice in post-conflict Arab regions: Challenges and pathways to reconciliation. *Biomed J Sci & Tech Res*, 60(1), 2. <https://doi.org/10.26717/BJSTR.2024.60.009395>

المحور الثاني: التجربة الرواندية في العدالة الانتقالية

خلفية عن الصراع في رواندا

جمهورية رواندا دولة صغيرة المساحة تقع في وسط أفريقيا. ويتألف سكانها من ثلاثة مجموعات عرقية وهي: الهوتو، وتمثل الغالبية العظمى، ثم التوتسى، ثم التوا، وتعتبر أقلية صغيرة.⁽⁹⁾ وخلال فترة الاستعمار الألماني عام 1899 ثم للبلجيكي بعد الحرب العالمية الأولى. وخلال فترة الاستعمار جرى تكريس التمييز العرقي عبر اعتبار التوتسى "عرقاً متفوقاً" ومنحهم السلطة على حساب الهوتو والتوا ... وعزز البلجيكيون الانقسام بفرض بطاقات هوية عرقية عام 1933، مما أسس لهويات إثنية جامدة. لاحقاً، سقطت الملكية رسمياً سنة 1961، إيذاناً ببداية "الثورة الاجتماعية" للهوتو. وبعد استقلال رواندا عام 1962، تولى غريغوار كايبياندا Grégoire Kayibanda الحكم عبر حزب بارميهوتوU.PARMEHUTU، واندلع عنف واسع ضد التوتسى بعد محاولة فشل فيها اللاجئون التوتسى استعادة السلطة. وفي 1973 تولى جوفينال هابياريمانا Juvénal Habyarimana الرئاسة، حيث زاد التمييز ضد التوتسى واستبعدوا من المناصب العامة. وفي أواخر الثمانينيات، ضعف نفوذ هابياريمانا. وفي الوقت نفسه، بقيت أزمة اللاجئين التوتسى غير المحسومة قائمة، حيث رفضت السلطات السماح لهم بالعودة إلى رواندا. واندلعت الحرب الأهلية الرواندية بهجوم شنة الجيش الوطني الرواندي (RPA) بقيادة بول كاغامي (Kagame Paul)، ما دفع فرنسا لدعم نظام هابياريمانا (Habyarimana) ورغم اتفاق أروشا Arusha Peace Accords لتقاسم السلطة ونشر بعثة الأمم المتحدة (UNAMIR) للمراقبة، شعرت القوى الراديكالية في الحركة الثورية الوطنية للتنمية (MRND) ⁽¹⁰⁾ بخطر فقدان النفوذ، فصعدت التطرف، ونشرت دعاية الكراهية، ودررت ميليشيات، وأعدت العنف ضد التوتسى، بينما كان هابياريمانا عاجزاً عن السيطرة، ما أدى لتفاقم الأزمة وتحضير البلاد للإبادة الجماعية.⁽¹²⁾

⁹ حبطة، محمد. (2024، يونيو 29). التجارب التنموية الإفريقية: رواندا نموذجاً. المركز العربي الديمقراطي، تاريخ الدخول: (05 أكتوبر 2025) https://democraticac.de/?p=98397#_ftnref14

¹⁰ الجيش الوطني الرواندي RPA هو الجناح العسكري لـ الجبهة الوطنية الرواندية (RPF).

¹¹ كانت الحركة الثورية الوطنية للتنمية الحزب السياسي الحاكم في رواندا من عام 1975 إلى عام 1994 في عهد الرئيس جوفينال هابياريمانا.

¹² Viebach, J. (2023). Rwanda: Transitional justice after genocide. In P. Hoeres & H. Knabe (Eds.), After dictatorship: Instruments of transitional justice in post-authoritarian systems, Berlin, Boston: De Gruyter Oldenbourg, <https://doi.org/10.1515/9783110796629>

وبدأت الإبادة الجماعية في رواندا مطلع أبريل 1994 بعد إسقاط طائرة الرئيس Habyarimana رئاسة الدولة لكنها قُتلت في 7 أبريل مع جنود بلجيكيين تابعين للأمم المتحدة المكلفين بحمايتها. وبعد ذلك أصبح Jean Kambanda من حزب Hutu Power (RPA) بقيادة بول Kagame (Paul Kagame) رئيساً للدولة وأدار العنف ضد الجيش الوطني الرواندي التحرري (UNAMIR) فقد كانوا شهوداً سلبيين على المجازر. وزادت الصعوبات بعد سحب الحكومة البلجيكية لقواتها، حيث خُفضت القوة من 2,500 إلى 270 جندياً فقط، بينما أُجلي مواطنو الدول الغربية وترك التوتسى ليُقتلوا. ورفض مجلس الأمن الدولي، خصوصاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إعلان المجازر إبادة جماعية، مما منع التدخل الدولي الفوري.⁽¹³⁾ وبحسب دراسة أكاديمية فقد "قتل الجيش والمليشيات رجال الهوتو المدنيون ما لا يقل عن 500,000 من التوتسى العرقيين خلال 100 يوم فقط. بالإضافة إلى ذلك، قُتل بين 50,000 و10,000 من الهوتو العرقيين، معظمهم على يد الجبهة الوطنية الرواندية (RPF) خلال معاركها مع حكومة الهوتو أثناء الإبادة الجماعية، في هجمات انتقامية."⁽¹⁴⁾ وفي هذا السياق، وصف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ما حدث في رواندا أنه "كان إبادةً للروح الإنسانية".⁽¹⁵⁾

ومن خلال تتبع المجازر التي حدثت في رواندا على الرغم من وجود الأمم المتحدة خلال ارتكاب المجازرة، فإن ذلك يشير إلى عجز الأمم المتحدة نظراً لعدم قدرتها على فرض وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وخاصة القانون الإنساني الدولي في أزمات وصراعات كهذه. ويتبين أيضاً أن الأمم المتحدة قد تصدر بعض التوصيات غير الملزمة، لأنها ليست جهة تنفيذية؛ ولأن من يمتلك حق النقض وتطبيق قرارات الشرعية الدولية هي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. وبما أن بعض الدول في مجلس الأمن لم تتعترف بالمجازرة في رواندا قبل أن تتسع حينها فقد استمرت الإبادة. وفي الحالة اليمنية، يتكرر نفس المشهد، فعلى الرغم من

¹³ Julia, V. (2023) "Rwanda: Transitional Justice after Genocide". *After Dictatorship: Instruments of Transitional Justice in Post-Authoritarian Systems*, edited by Peter Hoeres and Hubertus Knabe, Berlin, Boston: De Gruyter Oldenbourg, p 86, <https://doi.org/10.1515/9783110796629-004>

¹⁴ Thomson, S., & Nagy, R. (2011). Law, power and justice: What legalism fails to address in the functioning of Rwanda's Gacaca courts. *International Journal of Transitional Justice*, 5(1), p15, <https://doi.org/10.1093/ijti/ijq024>

¹⁵ اصف، عماد. (2024، 16 يوليو). رحلة رواندا من ألام الإبادة الجماعية إلى تجربة المصالحة والعدالة الانتقالية. مجلة الفرائس. تاريخ الدخول: (24 سبتمبر 2025). <https://alpheratzmag.com/history/2024071601/>.

صدر قرار مجلس الأمن 2216 في عام 2015، الذي دعاء إلى إنهاء النزاع وعودة الشرعية السياسية للبلاد، إلا أن الأمم المتحدة اكتفت بدور الوسيط بين الأطراف المتصارعة. وركزت في جهودها على القضايا الإنسانية والتعاون حالياً مع منظمات المجتمع المدني لكيفية تطبيق العدالة الانتقالية لليمن ما بعد الحرب. ويكشف هذا الواقع المعقد محدودية الدور الأممي، مما يتطلب تكثيف الجهود المحلية والمجتمعية لكيفية تحقيق العدالة وليس الانتظار للدعم الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، ولكن قد تقوم الأمم المتحدة بمساعدة القوى المحلية وتدريبها لكيفية تطبيق العدالة الانتقالية، أي أن دورها قد يسهم في الجانب اللوجستي.

مراحل تطبيق العدالة الانتقالية في رواندا

أولاً: العدالة الانتقالية عبر الحسم العسكري لمحاسبة مرتكبي الإبادة وكشف الحقيقة

بعد سيطرة الجبهة الوطنية الرواندية على عاصمة البلاد عقب المجازرة المروعة، شرعت الدولة فوراً في تطبيق العدالة الانتقالية عبر كشف الحقيقة وتشكيل المحاكم لمحاسبة المجرمين. ولم يكن هناك وقت أو حاجة لتشكيل لجان لتقصي الحقائق، إذ إن الصراع العسكري انتهى بهزيمة الحكومة التي كان يقودها الهوتوك على يد الجبهة الوطنية. ومن ثم، فرض المنتصر نموذج العدالة الانتقالية وبدأ بتطبيقه مباشرة. وتُظهر التجربة الرواندية أن العدالة لم تكن تفاوضية، بل جاءت نتيجة حسم عسكري مُكْنِن الدولة الجديدة من فرض رؤيتها. وقد لعب تمسك الدولة ومركزية القرار فيها، بزعامة الرئيس الحالي بول كاغامي، دوراً محورياً في تنفيذ هذه العملية.

وقد قامت رواندا بخطوات مهمة لمحاسبة مرتكبي الإبادة الجماعية، وهو ما شُكِّل تطويراً بارزاً في مواجهة ثقافة الإفلات من العقاب. ورغم ما شاب هذه الجهود من قصور وانتقادات، فإنها تظل تجربة ذات أهمية داخل رواندا وعلى الصعيد العالمي في مكافحة الانتهاكات الجسيمة.⁽¹⁶⁾ وقد أُنشئت لهذا الغرض ثلاثة آليات رئيسية: المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في أروشا، والمحاكم الرسمية التابعة للدولة، إضافة إلى محاكم الفاكاك التقليدية التي اضطاعت بدور مجتمعي واسع. وفيما يلي توضيح هذه المحاكم ومهامها:

أ- محكمة الجنائيات الدولية أروشا

أصبح واضحاً أن نظام العدالة الجنائي المحلي لا يستطيع التعامل مع إرث الماضي الثقيل، نتيجة لافتقاره للأدوات الضرورية مثل الموارد المالية والبشرية. وكذلك الخبرة المهنية الكافية للتعامل بفعالية مع إرث الإبادة الجماعية لتحقيق أهداف العدالة الجنائية الدولية. وبناءً عليه طلبت المساعدة من الأمم المتحدة لمحكمة مرتكبي الإبادة، ما أدى إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR) في 8 نوفمبر 1994 وأغلقت رسمياً في 31 ديسمبر 2015 لمحاكمة المسؤولين الرئيسيين عن الإبادة الجماعية خلال 1994، مع ترك مرتكبي

¹⁶ Gahima, G. (2013). *Transitional Justice in Rwanda: Accountability for Atrocity* (1st ed.). Routledge, p 32, <https://doi.org/10.4324/9780203075159>.

الجرائم من المستويات الأدنى ليحاكموا محلياً. وفي هذا السياق نشأ نظام الفاكيaka الحديث، والذي مثل مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المحركين الأساسيين للعدالة الانتقالية الرواندية.⁽¹⁷⁾

وبدأت أول محاكمة في يناير 1997، وبحلول ديسمبر 2012 أتمت المحكمة ولايتها، حيث حكمت على 61 شخصاً بالسجن المؤبد، وأفرجت عن 14. وأحالـت 10 آخرين إلى المحاكم الوطنية. وخلال عقدين من الزمن استمـعت المحكمة إلى أكثر من 3000 شاهـد قدموـا شهادـاتـهم عن حقبـة الإـبـادـة.⁽¹⁸⁾ ومن ضـمنـ الأـسـبـابـ التي أدـتـ إلىـ قـبـولـ حـكـومـةـ المـنـتـصـرـ فيـ روـانـداـ بـمـحـكـمـةـ دـولـيـةـ فـيـ مدـيـنـةـ أـروـشـاـ التـنـزـانـيـةـ، لأنـ "الـشـعـورـ كانـ أـنـ مـحـكـمـةـ مـسـتـقـلـةـ مـنـ الـخـارـجـ، وـلـيـسـ مـحـكـمـةـ روـانـديـةـ، سـتـمـنـحـ الـعـمـلـيـةـ الـقـضـائـيـةـ مـصـدـاقـيـةـ كـبـيرـةـ، بـحـيثـ لـاـ يـسـتـطـيـعـ أـحـدـ أـنـ يـعـودـ لـيـقـولـ إـنـهـ كـانـتـ عـدـالـةـ المـنـتـصـرـ".⁽¹⁹⁾

بـ- المحـكـمـةـ الـوـطـنـيـةـ الرـسـمـيـةـ وـالـعـسـكـرـيـةـ

عندما وجدت الحكومة الرواندية أن المحكمة الدولية غير قادرة على معالجة القضايا الجسيمة وهناك تعارض بين القانون الجنائي الدولي والقانون المحلي الرواندي. على سبيل المثال، كانت المحكمة الجنائية في أروشا، تطبق القانون الجنائي الدولي، والذي ركز على محاكمة كبار القادة، لكنه تجنب عقوبة الإعدام، وأيضاً، كانت المحاكمات بطيئة ومحدودة، ومن الصعب تكييفها مع السياق الاجتماعي والثقافي الرواندي. وفي المقابل، كان القانون الجنائي الرواندي حينها يتضمن عقوبة الإعدام، ويتـحـ أيـضاـ لـعـالـجـاتـ كـثـيرـ مـنـ الـقـضـائـيـةـ وـالـمـظـالـمـ عـبـرـ النـظـامـ القـبـليـ أوـ الـمـحـاـكـمـ الـمـجـتـمـعـيـ غـاـكـاـ. وـلـهـذـاـ، خـرـجـ أـحـدـ كـبـارـ الـمـسـؤـلـيـنـ الـحـكـومـيـيـنـ بـتـصـرـيـحـهـ: "منـ الأـفـضـلـ لـلـرـوـانـدـيـنـ أـنـ تـُـطـبـقـ الـعـدـالـةـ هـنـاـ [ـفـيـ روـانـداـ]. نـحـنـ [ـالـحـكـومـةـ] نـعـرـفـ مـاـ هـوـ الـأـفـضـلـ لـشـعـبـنـاـ، وـلـيـسـ هـؤـلـاءـ الـغـرـبـاءـ الـذـيـنـ لـمـ يـخـبـرـوـ الإـبـادـةـ الـجـمـاعـيـةـ، مـثـلـ أـوـلـئـكـ الـمـوـجـوـدـيـنـ فـيـ أـرـوـشـاـ [ـمـقـرـ الـمـحـكـمـةـ الـجـنـائـيـةـ الـدـولـيـةـ لـرـوـانـداـ]ـ".⁽²⁰⁾ وعلى المستوى الوطني،

¹⁷ Cho DT, (2024). "Transitional Justice in Anglophone Cameroon: Perspectives and Lessons from South Africa and Rwanda" *PER /PEL* (27), p 13, DOI <http://dx.doi.org/10.17159/1727-3781/2024/v27i0a15661>

¹⁸ United Nations. (n.d.). Background Information on the Justice and Reconciliation Process in Rwanda, Accessed: (27 September 2025), <https://www.un.org/en/preventgenocide/rwanda/backgrounder.shtml>

¹⁹ Peskin, V. (2008). International justice in Rwanda and the Balkans: Virtual trials and the struggle for state cooperation. Cambridge University Press, p 158, <https://ebookcentral.proquest.com/lib/kutu/detail.action?docID=328922>.

²⁰ Thomson, S., & Nagy, R. (2011). p16, <https://doi.org/10.1093/ijtj/ijq024>

كانت هناك محاكم وطنية حيث ركزت مهمتها على محاكمة المسؤولين المباشرين على ارتكاب جرائم الابادة الجماعية. وتم إنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة القيادات العسكرية والمليشيات. وعلى الرغم من اتخاذ المحاكم الوطنية إجراءات حاسمة إلا أنه يتضح من هذه التجربة أن القلق المستمر يتمثل بمفهوم وممارسات عدالة المنتصر. وهناك انتقادات للعدالة الانتقالية في رواندا تمثل بأنه لا توجد محاولة جدية لمعالجة الجرائم التي ارتكبها حزب الجبهة الوطنية الرواندية (RPF)، وهذا يعني بقاء جزء كبير من السكان محروماً ومهمشاً. ورغم أن هناك محاكمات تمت في المحاكم العسكرية المفتوحة أمام الجمهوهور، إلا أن المعرفة العامة بها ما زالت محدودة.⁽²¹⁾

²¹ Jones, N. (2009). *The courts of genocide: Politics and the rule of law in Rwanda and Arusha*. Taylor & Francis Group, P 190, <https://ebookcentral.proquest.com/lib/kutu/detail.action?docID=446839>.

المحاكم التقليدية (الغاكاكا) كآلية مساندة لتحقيق العدالة الانتقالية

بينما كانت الحكومة والجمعية الوطنية تؤسسان النظام القضائي الجديد، ارتفع عدد المعتقلين المشتبه بتورطهم في الإبادة الجماعية بمئات الآلاف، بحلول عام 1998 في حين أن النظام السجنري **بني** ليستوعب فقط 12,000 سجين. وبدأت المحاكمات في يناير 1997 بموجب القانون، لكن الحكومة لم تتمكن خلال عام كامل من محاكمة سوى 1,200 معتقل. وفي يناير 1998، أعلن نائب الرئيس آنذاك بول كاغامي أن الحكومة غير قادرة على تحمل كلفة السجون الضخمة التي بلغت 20 مليون دولار سنويًا. ومع تقدير أن إنهاء الملفات عبر الطرق القضائية العادلة قد يستغرق 200 سنة، ونظمت الحكومة سلسلة من اجتماعات التفكير بين مايو 1998 ومارس 1999. ومن هذه الاجتماعات ولدت فكرة تطبيق التقليد الرواندي المعروف بـ **الغاكاكا** كوسيلة مساعدة لتحقيق العدالة.⁽²²⁾ وفي عام 2001، اعتمدت الحكومة النظام القضائي التقليدي "الغاكاكا" وحظيت بإشادة دولية واسعة. وصُممَت هذه المحاكم كمؤسسة محلية واسعة النطاق لمعالجة جرائم الإبادة الجماعية في رواندا، استنادًا إلى ممارسة تاريخية راسخة لتسوية النزاعات بين السكان الأصليين.⁽²³⁾ وكان يُنظر إلى هذه المحاكم كوسيلة لإثبات الحقيقة حول الإبادة الجماعية.⁽²⁴⁾ ووفرت هذه المحاكم بدائل منخفضة التكلفة من خلال الجمع بين مشاركة المجتمع والمساءلة. وفتحت المجال للضحايا والجناة لسرد قصصهم مما ساعد على تحقيق المصالحة والعدالة الاجتماعية.⁽²⁵⁾ إن إرث (هذه المحاكم التقليدية) ليس قضائيًا فحسب، بل هو أيضًا تاريخي: فقد جُمِعَ أكثر من 60 مليون وثيقة في نهاية العملية. ومما لا شك فيه أن عملاً تاريخياً عميقاً في هذه الأرشيفات الضخمة سُيُغنِي المعرفة بأخر إبادة جماعية في القرن العشرين.⁽²⁶⁾

وفيما يخص آلية اختيار القضاة في محاكم الغاكاكا، لم تكن بناءً على المؤهل بل على النزاهة والسمعة الاجتماعية. وتولى المواطنين العاديون مهام كانت تقليديًا من نصيب

²² Rawson, D. (2012). From retribution to reconciliation: Transitional justice in Rwanda, 1994-2011, *Georgetown Journal of International Affairs*, Vol. 13, Issue 2, p 119.

²³ Loyle, C. E. (2017). Transitional justice and political order in Rwanda. *Ethnic and Racial Studies*, 41(4), p 663, <https://doi.org/10.1080/01419870.2017.1366537>

²⁴ Palmer, N. (2015). Inside the Gacaca courts. In *Courts in conflict: Interpreting the layers of justice in post-genocide Rwanda* (online ed.). Oxford University Press, p 155, <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199398195.003.0005>

²⁵ Megwali, A., & Loizides, N. (2009). Dilemmas of justice and reconciliation: Rwandans and the Gacaca courts. *African Journal of International and Comparative Law*, 18(1), p21-22, <https://doi.org/10.3366/E0954889009000486>

²⁶ Dumas, H. (2020). Judging neighbors: the gacaca courts in Rwanda. *South Central Review* 37(2), p143, <https://dx.doi.org/10.1353/scr.2020.0020>.

القضاة المحترفين والمؤهلين. ... وتوضح هذه التجربة كيف يمكن للعدالة الانتقالية إعادة تشكيل المفاهيم التقليدية للخبرة، مؤكدة على الدور الحيوي لرأس المال الاجتماعي وإدارة السمعة في إنجاز المهام بسرعة وفاعلية في سياقات ما بعد الأزمات.⁽²⁷⁾ وتشير نتائج دراسة أكاديمية إلى أن استخدام الأساليب التقليدية جعل العملية أكثر ترتكزاً على المجتمع، ومفتوحة وشفافة. وقد سمح ذلك للضحايا والمتهمين بالمشاركة الفعالة في المبادرات، مما جعل تحقيق المصالحة أكثر احتمالاً ونجاحاً. وسمحت هذه المحاكم للجناة بالاعتراف بالذنب وتقديم الاعتذار، ومن ناحية أخرى مكنت الضحايا من تقديم العفو والتسامح. وعلى الرغم من جميع هذه المزايا لتحقيق التوافق المجتمعي، إلا أنه يجب الإشارة إلى بعض أوجه الضعف. فمن الممكن أن تكون هذه المبادرات (العيش جنباً إلى جنب مع الضحايا والجناة والعمل معهم) سبباً لزيادة الصدمة. كما أن المشاركة الإلزامية في هذه المبادرات، ... قد يؤدي أيضاً إلى تحقيق المصالحة بداعع الخوف، إذا تم فرضها على الروانديين.⁽²⁸⁾

وأيضاً، يتضح أنه لم يكن الهدف من هذه المحاكم المحاكمة الجزائية فحسب بل كان الهدف الأكبر كيف يمكن تحقيق الوحدة الوطنية ومعالجة إرث الماضي عبر العرف القبلي الشعبي. وكانت هناك أهداف تسعة لهذه المحاكم وهي: تصفيية تراكم قضايا الإبادة الجماعية، تحسين أوضاع السجون، التنمية الاقتصادية، الحقيقة، السلام، العدالة، إعادة التأهيل، التسامح، والمصالحة، إلا أن التنمية الاقتصادية هي الهدف الوحيد الذي لا يمكن تحقيقه بالكامل من خلال محاكم الغاكاكا. أما بالنسبة لبقية الأهداف، فقد أظهرت الملاحظات الميدانية أن هذه المحاكم حققت نتائج متفاوتة إلى حد كبير.⁽²⁹⁾

"وعلى الرغم من أن نظام محاكم الغاكاكا مليء بقصص النجاح، إلا أنه تعرض لانتقادات بسبب بعض القصور. وفي المراحل الأولى للعملية، إذ أعرب بعضهم عن خوفهم من الانتقام بعد الإدلاء بشهادتهم في المحاكم. وتشمل القضايا الأخرى المرتبطة بمحاكم الغاكاكا ... غياب الحق في الحصول على استشارة قانونية أو محام. وتضارب المصالح لدى الشهود والقضاة المنتخبين، والذي غالباً ما ظهر في سوء استخدام العملية لتقديم

²⁷ Brehm HN, Etal. (2019). Producing Expertise in a Transitional Justice Setting: Judges at Rwanda's Gacaca Courts. *Law & Social Inquiry*. 44(1), p 96-97. doi:10.1111/lsi.12347

²⁸ Myl, M. (2020). Reconciliation processes in Rwanda: The importance of tradition and culture for transitional justice. *Przegląd Prawniczy Uniwersytetu im. Adama Mickiewicza*, 11, p 93-94.

²⁹ Clark, P. (2010). *The Gacaca courts, post-genocide justice and reconciliation in Rwanda: Justice without lawyers*. Cambridge University Press. ProQuest Ebook Central, p342, <https://ebookcentral.proquest.com/lib/kutu/detail.action?docID=605050>.

شهادات كاذبة ضد أعضاء آخرين في المجتمع، مما أدى إلى توترات بدلًا من تعزيز المصالحة واتهام البعض بالإدلاء باعترافات تحت التعذيب؛ وتردد النساء في الإدلاء بالشهادات حول العنف الجنسي في الجلسات العامة.⁽³⁰⁾ وتفيد دراسة أكاديمية بعنوان: "القانون والسلطة والعدالة: ما يغفله النظام القانوني في عمل محاكم الغاكاika الرواندية" أن المحاكم التقليدية القديمة التي تم تشكيلها كانت إيجابية ولكنها مؤخرًا تحولت إلى أداة بيد الدولة، إذ فرضت الحكومة من خلالها رواية رسمية تُكرّس سلطة الجبهة الوطنية الرواندية، فُضّل الهوتو كجناة والتوصي كضحايا فقط. ولهذا يشارك بعض المواطنين بداعف الخوف لا القناعة، ومما يفقدها القدرة على المساهمة بشكل كبير في مجال العدالة والمصالحة، ومعالجة جذور العنف والتمييز.⁽³¹⁾

ويلاحظ أن نظام الغاكاika كان مبادرة حكومية لم تتضمن على أجندتها أصوات التوا (Twa) فيما يتعلق بالمظالم المرتبطة بالهوية ضدتهم.⁽³²⁾ وفي هذا الإطار، يمكن القول إن استبعاد تجارب التوا في محاكم الغاكاika ... يجعل من الصعب أن تنجح العدالة الانتقالية في معالجة منطق الاستبعاد عند التعامل مع مظالم الأقليات المهمشة في الماضي.⁽³³⁾ وهناك انتقادات أخرى وجهت لمحاكم الغاكاika تمثل بالتعامل فقط مع جرائم الإبادة الجماعية، ولا تتناول جرائم ضد الإنسانية ارتكبها الجبهة الوطنية الرواندية (RPF).⁽³⁴⁾ ولهذا، تظل شرعية محاكم الغاكاika محل شك. وهذا يضعف بشكل كبير استعداد العديد من الهوتو لقبول نتائج محاكم الغاكاika أكثر من مجرد "عدالة المنتصرين الجزائية".⁽³⁵⁾

³⁰ Basil Ugorji. Indigenous Dispute Resolution and National Reconciliation: Learning from the Gacaca Courts in Rwanda Journal of Living Together (2019) Volume 6, Issue 1, p 160.

³¹ Susan Thomson, S, and Nagy, R. (2011). Law, Power and Justice: What Legalism Fails to Address in the Functioning of Rwanda's Gacaca Courts, *International Journal of Transitional Justice*, Volume 5, Issue 1, p 28-30, <https://doi.org/10.1093/ijtj/ijq024>

³² Sentama, E. (2024). Transitional Justice and Redress for Racial Injustices against Marginalized Minorities: Lessons from Indigenous Twa People in Post-Genocide Rwanda, *International Journal of Transitional Justice*, Volume 18, Issue 1, p76, <https://doi.org/10.1093/ijtj/ijad036>

³³ Sentama, E. (2024). Transitional justice and redress for racial injustices against marginalized minorities: Lessons from Indigenous Twa people in post-genocide Rwanda. *International Journal of Transitional Justice*, 18(1), p 82, <https://doi.org/10.1093/ijtj/ijad036>

³⁴ Wielenga, C., & Harris, G. (2011). Building peace and security after genocide: The contribution of the gacaca courts of Rwanda. *African Security Review*, 20(1), p22, <https://doi.org/10.1080/10246029.2011.561008>

³⁵ Kirkby, C. (2006). Rwanda's Gacaca courts: A preliminary critique. *Journal of African Law*, 50(2), p 117, [doi:10.1017/S0021855306000106](https://doi.org/10.1017/S0021855306000106)

ويتضح من خلال الاقتباسات الأكاديمية المذكورة أعلاه أن المحاكم التقليدية الشعبية ساعدت في معالجة كثير من القضايا وأسهمت في تخفيف الضغط على القضاء الرسمي. ناهيك عن نجاحها البارز في تعزيز المصالحة الوطنية وجبر الضرر. ومن خلال تجربة رواندا في هذه المحاكم، يتضح أهمية تماسك مؤسسات الدولة وإشرافها على هذه المحاكم ساعد في أن تكون عامل مساعد لتحقيق العدالة الاجتماعية وجبر الضرر بغض النظر عن الانتقادات الموجهة لها. وهذا يفتح المجال أمام اليمن للتفكير في كيفية الاستفادة من هذه التجربة أي تجربة محاكم الغايات حال الشروع في تنفيذ العدالة الانتقالية. ونظرًا لما يملكه اليمن من إرث اجتماعي كبير، فإن تنفيذ مثل هذه التجربة في المشهد اليمني قد يحقق نتائج ملموسة خاصة في معالجة جبر الضرر على المستوى المحلي.

ثانياً: برامج جبر الضرر والتعويضات المعنوية

قامت حكومة رواندا بتكييف معايير التعويض الدولية مع السياق الخاص للواقع المحلي. وصممت عدد من الآليات المحلية لمعالجة الأسباب الكامنة للإبادة ضد التوتسي وتأثيرها المدمر على المجتمع الرواندي. وجمعت بين تدابير مختلفة مثل إحياء الذكرى، وحضر التعريف الإثني، واعتماد قوانين مناهضة إنكار الإبادة، واعتماد سياسات تهدف إلى تعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية ... وقد اعتبرت المبادئ التوجيهية الأساسية للأمم المتحدة بشأن الحق في الانتصاف وجبر الضرر معياراً مرجعياً ولا تحدد فقط عناصر جبر الضرر المتمثلة في الإعادة (Restitution)، أي إعادة الضحية إلى الوضع الذي كان عليه قبل وقوع الانتهاك أو الضرر قدر الإمكان)، التعويض (Compensation)، إعادة التأهيل (Rehabilitation)، الإرضاء (Satisfaction)، ضمانات عدم التكرار (Guarantees of non-repetition). بل تحدد أيضاً الآليات والوسائل والإجراءات والأساليب الضرورية لتنفيذ الالتزامات القانونية للدولة لتوفير وسيلة انتصاف فعالة وجبر كافٍ للضحايا.⁽³⁶⁾

ويمكن القول أيضاً، أن برنامج العدالة الانتقالية في رواندا وخاصة في مجال جبر الضرر قد نجح بشكل كبير في تعويض النساء ومنحهن حقوقهن. على سبيل المثال، بعد عام 1999، سمح للنساء رسمياً أن يرثن الممتلكات بعد أن يحرمن حقوقهن في امتلاك الأراضي لمصلحة أشقاءهن من الذكور. وشكلت النساء الروانديات عدة منظمات حقوقية. ونالت أعماليهن المرتبط بالسلام جائزة اليونسكو. وساهمن بشكل كبير في إعادة اللاجئين ومعالجة مشكلة الأيتام. وعملت المرأة في رواندا قاضية في محاكم الغاكاكا. وأصبحت عضواً في البرلمان والحكومة وكل مؤسسات الدولة.⁽³⁷⁾

إضافة إلى ذلك، أنشأت رواندا صندوق دعم الناجين (FARG) الذي أُنشئ عام 1998.⁽³⁸⁾ ويقدم خدمات أساسية للناجين مثل دعم السكن، الصحة، التعليم، المساعدات الأخرى.

³⁶ Sezirahiga, Y. (2021). *The right of victims of international crimes to reparations in the aftermath of the 1994 genocide against the Tutsi in Rwanda* (Doctoral dissertation, University of Groningen), p 209-210, DOI: [10.33612/diss.172235636](https://doi.org/10.33612/diss.172235636)

³⁷ محمد، دعاء. (2024). إلى أي مدى أنسجمت المرأة في إعادة الإعمار بعد الإبادة الجماعية في رواندا؟ قراءات أفريقية. تاريخ الدخول: 20 أكتوبر 2025 (<https://tinyurl.com/34r9sfp3>)

³⁸ Le FARG, une réparation made in Rwanda, <https://www.justiceinfo.net/fr/40605-le-farg-une-reparation-made-in-rwanda.html>

وتحدياً، خصصت الحكومة في ميزانية 2024/2025 حوالي 4.8 مليار فرنك رواني لبناء مساكن للناجين المعوزين وتجديد النصب التذكاري.⁽³⁹⁾ كما وفرت أبقاراً ضمن برنامج Girinka لبعض الناجين بهدف استعادة جزء من سبل المعيشة، حيث تستفيد من هذه البرامج عدة فئات بما في ذلك الأرامل.⁽⁴⁰⁾ وعلى الرغم من وجود تحديات مالية تواجه الدولة، إلا أن المعالجات التي قامت بها فيما يخص تعويض الضحايا تعتبر متقدمة. ويتضح من أن حكومة رواندا تولي أهمية لاحتياجات الضحايا وتحاول تقديم التعويض لهم.⁽⁴¹⁾

إضافة إلى ذلك، تبنت الدولة عدة برامج أخرى لجبر الضرر الاجتماعي والمعنوي وتعزيز المصالحة الوطنية. وتركز هذه البرامج على الوحدة الوطنية قبل الحرية. وفي هذا السياق، أوردت أندرية بوردكوفا (Andrea Purdekova)، وهي محاضرة في السياسة الإفريقية في مركز الدراسات الإفريقية بجامعة أكسفورد، بعض البرامج التي بنتها الحكومة بهدف إعادة بناء الهوية والمواطنة. وركزت الدولة على تغيير (الأفكار القديمة القائمة على التمييز العرقي والإثنى) لتحقيق الهوية الرواندية الجديدة، من خلال مبادرات مثل إيتوريرو ري إيفيهوغو (Itorero ry'Igihugu) لتدريب المواطنين على القيم الوطنية، وإنغاندو (Ingando) لإعادة تثقيف الشعب، وأبوبده (Ubudehe) لمشاريع التنمية المجتمعية، وأوموغاندا (Umuganda) للأعمال الخدمة العامة، وأبونزي (Abunzi) للوساطة المحلية. ويرى المقال أن هذه البرامج تمثل أدوات لجبر الضرر الاجتماعي والمعنوي وتعزيز المصالحة، لكنها أيضاً تكشف عن توجه سياسي يقوم على الوحدة قبل الحرية، أي السعي إلى التوافق والاستقرار عبر برامج الدولة أكثر من الانفتاح السياسي.⁽⁴²⁾

وعلاوة على ذلك، كانت إجراءات الغاكي المتعلقة بإرجاع الممتلكات إلى أصحابها، والتي نظمت على شكل وساطة وليس محاكمة الأكثر قدرة على الإصلاح والمصالحة. وفي

³⁹ Rwanda Allocates Over 4.8 Billion Rwf for Genocide Survivor Housing, Memorial Construction, 18 Aug 2024, Accessed: (01 October 2025), https://rwandainspirer.com/rwanda-allocates-over-4-8-billion-rwf-for-genocide-survivor-housing-memorial-construction/?utm_source=chatgpt.com

⁴⁰ Rwanda: Genocide Widows in Rwanagan District Receive Girinka Cows, 16 June 2017, Accessed: (01 October 2025), https://allAfrica.com/stories/201706160066.html?utm_source=chatgpt.com

⁴¹ Bornkamm, P. C. (2012). *Transitional justice through reparation*. In *Rwanda's Gacaca courts: Between retribution and reparation*. Oxford University Press, p 157, <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199694471.003.0005>.

⁴² Purdekova, A. (2014, May 1). *A laboratory for the new citizen: Rwanda's Itorero ry'Igihugu program and the challenges to nation-building after the genocide*. Democracy in Africa, Accessed: (01 October 2025), <https://democracyinafrica.org/laboratory-new-citizen-rwandas-itorero-ryigihugu-program-challenges-nation-building-genocide/>

مثل هذه الحالات، كان الجاني يعيد ممتلكات مادية أو يدفع مالاً بحسب قدراته. ولم يكن القيمة النقدية هي الأهم في هذه الحالات، بل كان إعادة العلاقة الاجتماعية مثل مشاركة المشروبات، والدعوات للاحفالات، وأشكال أخرى من التفاعل الاجتماعي.⁽⁴³⁾ وبالنسبة لطريقة الاعتذار، رغم أهميته في برامج تطبيق العدالة الانتقالية كآلية من آليات جبر الضرر، إلا أن الاعتذار في المحاكمة الجنائية يؤدي إلى المسؤولية والمحاسبة. ولهذا، لا ينبغي للمتهم أن يعبر عن اعتذاره قبل أن تجد المحكمة أنه مذنب ... وعلى النقيض من ذلك، في عمليات الغفاكاكا، كان يُطلب من المتهم الاعتراف والاعتذار كبداية لسماع القضية. وبناءً على الاعتراف والاعتذار، كان يُعتبر المتهم مذنبًا وبالطبع يُدان في النهاية.⁽⁴⁴⁾ وتعاملت محاكم الغفاكاكا مع كافة الجرائم بما في ذلك الجرائم الجسيمة كالقتل الجماعي. ولكن آلية الاعتراف والاعتذار كانت أكثر فاعلية في القضايا الأقل جسامة، بينما الجرائم الكبرى كانت العقوبة فيها أكثر صرامة رغم الاعتراف من قبل المنتهكين. ومن هنا يمكن القول أن رواندا ابتكرت عدة طرق لمعالجة جبر الضرر جمعت بين الجوانب المادية والنفسية لتعويض الضحايا وبما يعزز المصالحة المجتمعية وإرضاء الضحايا في نفس الوقت، مع مراعاة أن الدولة لم تكن قادرة أن تنفذ برنامج تطبيق جبر الضرر بشكل كامل. ويتبين أيضًا أن دستور رواندا لعام 2003 نصّ على أن الدولة، ضمن حدود قدراتها، تتخذ تدابير خاصة لرفاهية الناجين الذين أصبحوا معدمين نتيجة الإبادة الجماعية ضد التوتسى.⁽⁴⁵⁾ وهذا يشمل قدراتها المالية أيضًا. ويؤخذ على حكومة الجبهة الوطنية الرواندية (RPF) الحاكمة حالياً عدم التعامل مع الجرائم التي ارتكبها جيشها خلال الحرب الأهلية وما تلاها. ولم تبذل أي جهد لتقديم تعويض لضحايا هذه الجرائم.⁽⁴⁶⁾ وبغض النظر عن الملاحظات على هذه التجربة إلا أنها تعد نموذجاً متقدماً في مجال جبر الضرر على المستوى المحلي على الأقل.

⁴³ Ingelaere, B. (2019). Reparation in Rwanda's gacaca courts. *Témoigner. Entre histoire et mémoire*, p 90, <https://doi.org/10.4000/temoigner.8633>

⁴⁴ Kavuro, C. (2017). Gacaca courts, reconciliation and the politics of apology in post-genocide Rwanda. *South African Journal of Criminal Justice*, 30(1), p 59.

⁴⁵ (Julia, 2023, p 86)

⁴⁶ Bornkamm, P. C. (2012). Transitional justice through reparation. In Rwanda's Gacaca courts: Between retribution and reparation (Oxford). Oxford University Press, p 157, <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199694471.003.0005>

ثالثاً: بناء الذاكرة الوطنية لمواجهة خطاب الكراهية والإبادة

بعد أكثر من ثلاثة عقود على الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا عام 1994، لا تزال الذكريات المؤلمة لتلك الأيام المائة البائدة. تطارد شعب رواندا، وبقية أفريقيا، والعالم.⁽⁴⁷⁾ ومن هذا المنطلق، أنشأت رواندا ستة مواقع رئيسية لحفظ الذاكرة الوطنية وتخليل الضحايا. ومن أبرزها مركز النصب التذكاري للتخليل والإبادة الجماعية، ويقع في العاصمة كيغالي (Kigali) (Genocide Memorial).⁽⁴⁸⁾ ويضم نصب كيغالي التذكاري للإبادة الجماعية ثلاثة معارض دائمة، يوثق أكبرها الإبادة الجماعية التي وقعت عام 1994 ضد التوتسي. كما يضم نصبًا تذكاريًا للأطفال ومعرضًا للتاريخ عنف الإبادة الجماعية حول العالم. ويساهم المركز التعليمي والحدائق وأرشيف الإبادة الجماعية في رواندا في تكريم قيم للضحايا، ويوفر تجربة تعليمية قيمة للزوار.⁽⁴⁹⁾ إضافة إلى ذلك تم في عام 1995 إنشاء نصب مورامبي التذكاري (Murambi) لـلحياء ذكري ما يقرب من 50,000 ضحية قُتلوا في المدرسة الفنية خلال الإبادة الجماعية، ولم ينجُ من هذا الموضع سوى 34 شخصًا. ويعُد مورامبي اليوم أحد أهم المواقع التذكارية الوطنية الستة في رواندا، حيث يُخصص يوم 21 أبريل من كل عام لـلحياء ذكري ضحاياه.⁽⁵⁰⁾

ومن المواقع المعروفة أيضًا مركز نياتاما التذكاري (Nyamata Genocide Memorial Centre) حيث تم تحويله "في 11 أبريل 1997 إلى نصب تذكاري لضحايا الإبادة الجماعية. ودفن شخص واحد داخل الكنيسة، التي تضم أيضًا ملابس الضحايا وممتلكاتهم. وتقع مقابر جماعية خلف الكنيسة، تضم رفات 45,308 من ضحايا الإبادة الجماعية. ويُخصص يوم 11 أبريل/نيسان من كل عام لـلحياء ذكري الضحايا الذين سقطوا في هذا الموضع."⁽⁵¹⁾ ومركز نيتاراما التذكاري (Ntarama Genocide Memorial Centre)، وهو كنيسة أخرى تم تحويلها إلى نصب تذكاري في 14 أبريل 1995. وتضم رفات بشرية وملابس وتحفًا تعود لمن قُتلوا في

⁴⁷ بعد مرور ثلاثين عاماً، دروس من رواندا في مجال العدالة الانتقالية ومنع ارتكاب الفظائع في أفريقيا، لمركز الدولي للعدالة الانتقالية، 01 مايو، 2024. الدخول: 30 سبتمبر 2025.

<https://tinyurl.com/59ew6wvm>

⁴⁸ للاطلاع على تفاصيل أكثر حول النصب التذكاري يمكن زيارة هذا الموضع، تاريخ الدخول: 01 أكتوبر 2025.

<https://kgm.rw/about>

⁴⁹ للاطلاع على تفاصيل أكثر حول النصب التذكاري يمكن زيارة هذا الموضع، تاريخ الدخول: 01 أكتوبر 2025.

https://genocidearchiverwanda.org.rw/Murambi_Memorial

⁵⁰ للاطلاع على تفاصيل أكثر حول النصب التذكاري يمكن زيارة هذا الموضع، تاريخ الدخول: 01 أكتوبر 2025.

https://genocidearchiverwanda.org.rw/Nyamata_Memorial

الكنيسة، والتي لا تزال معروضة في جميع الأوقات.⁽⁵¹⁾ بالإضافة إلى ذلك، يُعد مركز بيسيسيلو التذكاري (Centre Bisesero Genocide Memorial) من ضمن أبرز النصب التذكاري في البلاد "وتم افتتاحه في 4 يوليو 1997، وجُدد لاحقاً، وأُعيد افتتاحه في 27 يونيو 2014. وُدفن في نصب بيسيسيلو التذكاري ما بين خمسين ألفاً (50,000) وستين ألفاً (60,000) شخص."⁽⁵²⁾ وتم تأسيس مركز نياروبوي التذكاري (Nyarubuye Genocide Memorial) بالقرب من الحدود مع تنزانيا، وتم "تأسيسه في 14 أبريل 1995. ويقع النصب التذكاري بالقرب من دير للراهبات الكاثوليكيات، وقد وضع حجر أساسه نائب الرئيس آنذاك بول كاغامي عام 1995."⁽⁵³⁾

ومن خلال ما سبق، يتضح أن رواندا نجحت في تحويل تلك المأساة والمجازر إلى فضاءات للذاكرة الوطنية الجمعية، عبر إنشاء هذه النصب التذكاري ومرانجز حفظ الذاكرة لتكريم الضحايا وتحفظ تاريخهم وتوفّر للأجيال الرواندية القادمة فرصة للتعلم من تلك المذابح، ولكي لا تتكرر المأساة. ورغم الجهود التي بذلتها الدولة الرواندية في مجال حفظ الذاكرة الوطنية لترسيخ قيم التعايش والتصالح إلا أن استبعاد ذكريات العنف لشرائح أخرى من السكان، حيث يُهمش الهوتوك الذين لديهم ذكريات عن العنف الذي ارتكبه حزب القوات الوطنية الرواندية (RPF) ... إذا كانت ذكرياتهم تتعارض مع السردية الرسمية. وهذه تمثل تحديات أمام السلام الدائم والمستدام.⁽⁵⁴⁾ وفي هذا السياق يبقى توثيق الانتهاكات لكل الضحايا والاعتراف بأصواتهم بأصواتهم في غاية الأهمية لتحقيق عدالة حقيقة وشاملة قابلة للستدامة.

⁵¹ للطلاع على تفاصيل أكثر حول النصب التذكاري يمكن زيارة هذا الموقع، تاريخ الدخول: (01 أكتوبر 2025). https://genocidearchiverwanda.org.rw/Ntarama_Memorial

⁵² للطلاع على تفاصيل أكثر حول النصب التذكاري يمكن زيارة هذا الموقع، تاريخ الدخول: (01 أكتوبر 2025). https://genocidearchiverwanda.org.rw/Bisesero_Memorial

⁵³ للطلاع على تفاصيل أكثر حول النصب التذكاري يمكن زيارة هذا الموقع، تاريخ الدخول: (01 أكتوبر 2025). https://genocidearchiverwanda.org.rw/Nyarubuye_Memorial

⁵⁴ King, E. (2010). Memory controversies in post-genocide Rwanda: Implications for peacebuilding. *Genocide Studies and Prevention: An International Journal*, 5(3), Article 6, p 304-

305. https://digitalcommons.usf.edu/gsp/vol5/iss3/6?utm_source=digitalcommons.usf.edu%2Fgsp%2Fvol5%2Fiss3%2F6&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages

رابعاً: إعادة بناء مؤسسات الدولة وربطها بالمصالحة الوطنية

عملياً تهدف المصالحة الوطنية إلى استعادة العلاقة بين الأطراف المتصارعة. ومن خلال هذه المصالحة تسعى الأطراف لبناء مصالحة قد تبدأ بين قادة أطراف النزاع، وهذه تسمى مصالحة سياسية، وقد تكون على المستوى الاجتماعي والسياسي وهذه تسمى عدالة اجتماعية سياسية إن جاز التعبير. وقد تكون هذه المصالحة على المستوى الفردي. ويشير الباحثون إلى بعض العناصر الأساسية لتحقيق المصالحة على المستويين الفردي والاجتماعي، والتي تشمل تقديم الاعتذار، والعفو، والرغبة في إعادة بناء العلاقات على أساس الثقة. كما تتضمن المصالحة البحث عن الحقيقة والعدالة. ومن المهم الإشارة إلى أن اكتشاف الحقيقة حول الفضائح الماضية يصبح الآن محور عملية المصالحة، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطوير "الحق في معرفة الحقيقة" وأهميته المتزايدة للدول في مرحلة الانتقال.⁽⁵⁵⁾ ومن هذا المنطلق، كانت الحاجة في رواندا أن تبدأ المصالحة على المستوى الاجتماعي والفردي لمعالجة إرث الماضي. وتبقي المعضلة الرئيسية في كيفية بناء ديمقراطية يمكنها دمج أغلبية مذنبة جنباً إلى جنب مع أقلية مظلومة وخائفة ضمن مجتمع سياسي واحد.⁽⁵⁶⁾

وعملت رواندا على إصلاح المؤسسات الإعلامية والقضائية والتعليمية بما يساعده في تحقيق المصالحة والعدالة. على سبيل المثال، قامت بعض وسائل الإعلام مثل راديو وتلفزيون ألف تلة الحرة (RTLM) بدور سلبي من خلال نشر خطاب التحرير والكراهية والعنف قبل وأثناء الإبادة الجماعية ضد التوتسي. وفقاً لتقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR) عام 2003.⁽⁵⁷⁾ ولكن عند الشروع في تحقيق العدالة الانتقالية، شرعت الدولة في إصلاح هذه المؤسسة بشكل جذري. وبعد الإبادة الجماعية "أصبح راديو رواندا منصة لبث رسائل المصالحة والوحدة الوطنية عبر برامج ومسلسلات توعوية مثل المسلسل الإذاعي الشهير "أورونانا" (تعني الحواں) الذي يتناول قضايا حساسة تتعلق بالإبادة الجماعية

⁵⁵ Myl, M. (2020). Reconciliation processes in Rwanda: The importance of tradition and culture for transitional justice. *Przegląd Prawniczy Uniwersytetu im. Adama Mickiewicza*, 11, p 82-83.

⁵⁶ Corey, A. & Joireman, S. F. (2004). Retributive justice: The Gacaca courts in Rwanda. *African Affairs*, 103(410), p 89, <https://doi.org/10.1093/afr/afh007>

⁵⁷ UN tribunal convicts 3 Rwandan media executives for their role in 1994 genocide, 3 December 2003, Accessed: (31 August 2025), <https://news.un.org/en/story/2003/12/87282>

وتداعياتها.⁽⁵⁸⁾ وساعد الاعلام بعد الابادة في تعزيز محاكم الغاكم التقليدية والتي نظرت في أكثر من 1.2 مليون قضية إبادة جماعية بين عامي 2001 و2012 بصورة كبيرة على التغطية الإعلامية بإجراعاتها ومداولتها ... وتوسيعها للجمهور، وتشجيع المشاركة ونشر الحقائق والفضائح التي ارتكبت خلال الابادة الجماعية بحق أقلية التوتسى.⁽⁵⁹⁾

⁵⁸ عيسى، جبرين. (2025، 23 أبريل). في رواندا.. الإعلام شريك في الابادة وفي المصالحة. معهد الجزيرة للإعلام، تاريخ الدخول: 31 (أغسطس 2025). <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/3150>.

⁵⁹ عيسى، جبرين. (2025، 23 أبريل). في رواندا.. الإعلام شريك في الابادة وفي المصالحة. معهد الجزيرة للإعلام، تاريخ الدخول: 31 (أغسطس 2025). <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/3150>. مرجع سابق.

المحور الثالث

نقاط التشابه والاختلاف بين التجربتين: اليمن ورواندا في مسار العدالة الانتقالية

تعاني اليمن من الصراعات السياسية والحروب والانقسامات المجتمعية مثل ما حصل في رواندا مع الفارق الكبير في جذور الصراعات، حيث أن جذورها في رواندا عرقي بينما في اليمن سياسي ومناطقي، كما أن الانتهاكات في رواندا لا يمكن مقارنتها بما حصل ويحصل في اليمن. وفيما يلي نقاط التشابه والاختلاف بين رواندا واليمن في مسار العدالة الانتقالية:

الدروس المستفادة في السياق اليمني	اليمن	رواندا	العنصر
<p>يمكن لليمن أن يستفيد من تجربة رواندا في مجال المحاكم الشعبية من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات القبلية والعرفية وتنظيمها كأدوات تكميلية للعدالة التصالحية والمصالحة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - يمتلك اليمن القواعد العرفية المرنة وآليات تقليدية فعالة لحل النزاعات المحلية عبر التحكيم القبلي والوساطة المحلية. - يمكن تفعيلها بشكل منظم لتسهيل إجراءات العدالة الانتقالية وخاصة في مجال جبر الضرر والعدالة التصالحية. - يمكن أن تسهم في تخفيف الضغط على القضاء الرسمي عند البدء بتنفيذ العدالة الانتقالية. - يمكن لليمن أن يتبع نفس المعيار وهو موجود في المجتمعات القبلية. 	<ul style="list-style-type: none"> - ابتكرت محاكم الفاكاika التقليدية كأداة مساعدة لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وجبر الضرر. - اعتمدت على القواعد العرفية المحلية داخل المجتمعات المحلية. - ساهمت في كشف الحقيقة وبناء المصالحة، لكن وجّهت لها انتقادات كثيرة كونها لم تعالج قضايا الأقليات، مثل "التوا". - اختيار القضاة في هذه المحاكم بناء على النزاهة والسمعة. 	<p>المحاكم الشعبية</p>
<p>يمكن لليمن أن يستفيد من تجربة رواندا في مجال التعويضات من خلال تفعيل النظم القبلية العرفية كآليات دعم للتعويض</p>	<ul style="list-style-type: none"> - لا توجد آليات واضحة لجبر الضرر نظراً لعدم البدء في تطبيق هذه الآليات. - محاولات اجتماعية ومدنية في الوقت الراهن لتحقيق العدالة التصالحية من خلال بعض المبادرات المحلية، مثل مبادرة 	<ul style="list-style-type: none"> - ركزت على جبر الضرر المعنوي وإعادة ممتلكات الضحايا والتعويضات الرمزية. - كان الهدف الرئيسي تحقيق المصالحة الاجتماعية بين الضحايا 	<p>جبر الضرر</p>

<p>المعنوي والمادي وتعزيز عمليات المصالحة.</p>	<p>العدالة التصالحية في مديرية الشماليتين.⁽⁶⁰⁾ وأيضاً، هناك مبادرات محلية أخرى مثل تجربة اللجنة المجتمعية تبنتها رابطة أمهات المختطفين ومنظمة سام، حيث يشير القائمون على مشروع العدالة الانتقالية بأن المشروع ساهم في حل أكثر من 20 قضية بعضها استعانت على أجهزة إنفاذ القانون، حيث تساهم هذه المبادرات في ملء الفراغ خاصة في ظل ضعف مؤسسات إنفاذ القانون. وفي هذا السياق، يمكن تطوير هذه التجربة ومؤسساتها على مستوى وطني في مرحلة العدالة الانتقالية.⁽⁶¹⁾</p> <p>وهناك دراسة ميدانية أصدرتها منظمة سام ورابطة أمهات المختطفين، ومعهد دي تي، أشارت إلى أن 64.3% يفضلون المصالحة وإنهاء الحرب.⁽⁶²⁾ وهذا مؤشر إيجابي على قدرة المجتمع على التعافي السريع. إضافة إلى ذلك، هناك مبادرات محلية تقوم بها بعض منظمات المجتمع المدني كبرنامج إعادة البيوت المستولى عليها، مثل البرنامج الذي تبنته منظمة سام ورابطة أمهات المختطفين لإعادة المنازل المستولى عليها لأصحابها في تعز، وقد تم</p>	<p>والجناة، أكثر من التركيز على التعويضات المادية.</p>	
--	--	--	--

⁶⁰ رابطة أمهات المختطفين، ومنظمة سام، ومعهد دي تي. (2025، سبتمبر 2). تحت شعار "بناء جسور التفاهم من أجل التعافي". ندوة حقوقية تسلط الضوء على نجاح مبادرة للعدالة التصالحية في مديرية الشماليتين. تاريخ الدخول: (24 أكتوبر 2025).

<https://tinyurl.com/mua5rnvr>

⁶¹ مقابله شخصية مع القائمين على مشروع العدالة الانتقالية في منظمة سام ورابطة أمهات المختطفين. (2025، أكتوبر 24).

⁶² رابطة أمهات المختطفين، ومنظمة سام، ومعهد دي تي. (2025، أبريل). الطريق نحو السلام: دراسة ميدانية حول رؤية المجتمع المحلي بشأن إمكانية وآليات تنفيذ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لدعم السلام في اليمن (دراسة ميدانية، صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، مأرب، حضرموت). ص. 6. تاريخ الدخول: (24 أكتوبر 2025).

<https://tinyurl.com/49dzctn8>

	<p>تدشين البرنامج من خلال تسليم عدد من المنازل⁽⁶³⁾. ولذا، ما يزال اليمن بحاجة لتصميم آليات محلية تمزج بين التعويض المادي والمعنوي.</p>		
<p>تبرز الحاجة إلى خطة وطنية يمنية شاملة للعدالة الانتقالية توحد السردية التاريجية، وتكرم جميع الضحايا، وتحافظ على الذكرة الجماعية كأساس للصالحة.</p>	<p>- الحاجة قائمة لتبني مشروع وطني لحفظ الذاكرة الوطنية وتوحيد السردية. - هناك محاولات بسيطة مثل مركز إحياء الذاكرة في تعز، حيث يمكن الاسترشاد بها في هذا السياق والبناء عليها، مثل مبادرة لتخليد وجع الحصار وحفظ الذاكرة الإنسانية لمدينة تعز، النصب التذكاري لضحايا محقة القاطرة في تعز أنموذجاً، وكذلك برنامج متحف الذاكرة في تعز لتوثيق معاناة الحصار⁽⁶⁴⁾ (65).</p>	<p>- أنشأت مراكز لإحياء ذكرى الضحايا. - تبنت سردية موحدة لمنع إعادة إنتاج خطاب الكراهية، وإن كانت هذه الاستراتيجية محفوفة بالمخاطر حيث يُنظر لها على أنها سردية المنتصر.</p>	<p>الذاكرة الوطنية</p>
<p>تحتاج العدالة الانتقالية لصلاح مؤسسات الدولة لكي تنجح في معالجة أزمات اليمن.</p>	<p>- تعاني مؤسسات الدولة مثل القضاء والتعليم والاعلام من الانقسام والتفكك بين أطراف النزاع مما جعلها غير قادرة على تبني أي مشروع للعدالة والصالحة. - غياب الإرادة السياسية المشتركة يعيق تحقيق العدالة الانتقالية والصالحة. - الحاجة قائمة لإشراك قوى المجتمع المحلي.</p>	<p>- عملت على إعادة بناء مؤسسات الدولة وخاصة القضاء والتعليم والإعلام لتسهيل إجراءات العدالة الانتقالية والصالحة. - فرضت الجبهة الوطنية مسار العدالة الانتقالية بدون تفاوض. - تم إشراك قوى المجتمع المحلية بما في ذلك القبائل والنساء والشباب في إجراءات العدالة الانتقالية.</p>	<p>بناء مؤسسات الدولة</p>

⁶³ منظمة سام ورابطة أمهات المختطفين تسلمان أول المنازل المصادرية لأصحابها في تعز. (2025، أكتوبر 3)، تاريخ الدخول: 24 <https://tinyurl.com/knk2d5vk>. (2025 أكتوبر).

⁶⁴ مبادرة لتخليد وجع الحصار وحفظ الذاكرة الإنسانية لمدينة تعز. (2025، أكتوبر 17)، افتتاح النصب التذكاري لضحايا محقة القاطرة في تعز، منظمة سام، تاريخ الدخول: 24 (2025 أكتوبر)، <https://tinyurl.com/2njdrrbs>.

⁶⁵ رابطة أمهات المختطفين ومنظمة سام. (2025، سبتمبر 6). "متحف الذاكرة" في تعز: ذكرة حية للمعاناة ورسالة سلام، تاريخ الدخول: 24 (2025 أكتوبر)، <https://tinyurl.com/bdz7rz8j>.

تبين الحاجة لإيجاد آلية وطنية محلية لتوثيق الانتهاكات لتعزز ما هو موجود من مؤسسات في هذا المجال.	لا توجد محكمة دولية، ولكن يوجد خبراء دوليون يقومون بتوثيق بعض الانتهاكات ورفعها لمجلس الأمن.	المحكمة الجنائية الدولية (1994-2015)	المحاكم الدولية
تحتاج العدالة الانتقالية لتحييده.	يوجد بشكل واضح	محدود	التدخل الإقليمي
يحتاج اليمن لخطة استراتيجية لتطبيق العدالة الانتقالية بشكل تدريجي.	لم تبدأ بعد.	محاكم الغاكاكا: 11 عاماً (2001-2012)	المدة الزمنية

ويتضح مما سبق أن هناك تشابه واضح إلى حد ما خاصة أنه يمكن الاعتماد على القواعد العرفية المحلية كوسيلة فعالة لتحقيق العدالة الانتقالية بما في ذلك جبر الضرر والمصالحة الاجتماعية. وتبين الحاجة لدى اليمن لإشراك فئات المجتمع مثل القبائل والمرأة والشباب في عمليات العدالة الانتقالية. ومن خلال المقارنة يتضح وبشكل جلي وواضح أهمية مركبة العدالة الانتقالية في إعادة بناء مؤسسات الدولة.

وفي المقابل هناك بعض الاختلافات أهمها: أن رواندا امتلكت مؤسسات دولة مركبة فرضت العدالة الانتقالية ولم تنتظر التفاوض، بينما في اليمن يعني انقسام في المؤسسات بشكل غير مسبوق في تاريخ اليمن. أيضاً، في رواندا كان التعاون وثيق بين الكنيسة والمحاكم التقليدية لتحقيق العدالة، بينما في اليمن ما يزال التنسيق بين المؤسسة الدينية ممثلة بالمسجد والقوى المجتمعية بما في ذلك القبائل غير مؤثر. في رواندا، لعب الشباب والنساء دوراً فاعلاً لإنجاح محاكم الغاكاكا، وفي اليمن على الرغم من محاولات الشباب والنساء في الدفع بعملية العدالة الانتقالية إلا أن هذه المحاولات ما تزال غير مؤثرة. وتظهر المقارنة أيضاً، أن الإعلام الرواندي ساهم بشكل كبير في نشر الوعي بأهمية المصالحة الاجتماعية عبر المحاكم الشعبية، بينما الإعلام في اليمن لا يزال يغذى الانقسامات. ويلحظ أن رواندا اعتمدت ثلاثة مستويات لتحقيق للمحاكمات من خلال المحاكم الدولية، والرسمية، والشعبية، بينما اليمن لم يبدأ بعد.

المحور الرابع: إمكانات الاستفادة من التجربة الرواندية في السياق اليمني

أولاً: إعادة بناء المؤسسات اليمنية على أساس المصالحة والشفافية

يحتاج اليمن إلى إصلاح مؤسسات الدولة بشكل جذري لتمكين بناء عدالة انتقالية تؤدي إلى مصالحة اجتماعية وسياسية مستدامة لما بعد الحرب. وفي هذا السياق، يمكن لليمن الاستفادة من التجربة الرواندية، حيث بدأت رواندا بعد الإبادة الجماعية بإصلاح مؤسسات الدولة بشكل جذري، ما مكّنها من وضع استراتيجية لتنفيذ العدالة الانتقالية ومعالجة إرث الماضي. وفي الحالة اليمنية، ما تزال مؤسسات الدولة قائمة لكنها منقسمة بين أطراف النزاع، وهو ما يشكل خطأً كبيراً. ومن هذا المنطلق، يمكن تبني نهج متدرج يربط بين العدالة الانتقالية وإعادة بناء المؤسسات القضائية والأمنية خطوة أولى. ويجب الإشارة إلى أن الاتفاقيات السياسية السابقة، مثل اتفاق السلم والشراكة مع جماعة الحوثي 2014⁶⁶، واتفاق الدولة مع المجلس الانتقالي في 2017⁶⁷، طُبّقت في الجوانب السياسية بينما رُفضت الجوانب العسكرية والأمنية، مما يعكس الحاجة لاستراتيجية متعددة عند تنفيذ العدالة الانتقالية، تشمل اتفاقاً سياسياً يضمن تحقيق العدالة الانتقالية وتوحيد كافة التشكيلات العسكرية خارج إطار الدولة ودمجها ضمن مؤسستي الدفاع والأمن.

ويمكن الشروع في تنفيذ العدالة الانتقالية عبر خطوات تشمل تفعيل القواعد العرفية القبلية كآليات تصالحية محلية تحت إشراف مؤسسات الدولة الرسمية، مع إصلاح القضاء وإزالة الانقسامات فيه، باعتباره أحد الأعمدة الأساسية لأي عدالة انتقالية مستقبلية. كما يشمل إصلاح مؤسسات تفعيل المؤسسات الثقافية والإعلامية لتبني خطاب وطني مسؤول يركز على المصالحة والعدالة وينبع التخندق الجهوي والمذهبي والمناطقي، وتجنب أخطاء المرحلة الانتقالية 2012-2014 التي أدت إلى الخوف من العدالة نتيجة تصويرها كأداة للانتقام. ويجب أيضاً بناء مؤسسات تهتم بإحياء الذاكرة الوطنية.

ونجاح هذه المسارات يعتمد على إرادة سياسية جامحة، وآليات رقابة شفافة محلية، وخطط مرحلية تتناسب مع الإمكانيات المالية، لضمان استعادة الثقة بين المجتمع والدولة

⁶⁶ Dashela, A. (2021). *UN Special Envoys and the Crisis in Yemen (2011-2021)*. Washington Center for Yemeni Studies, Washington, USA, p18.

⁶⁷ المودع، عبد الناصر. (2019، 10 نوفمبر). *اتفاق الرياض وعوامل الإخفاق*. مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول: 05 سبتمبر 2025. (<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/11/19110111305435.html>). (2025).

ومنع تكرار الصراعات. ويطلب إصلاح مؤسسات الدولة توافق جميع القوى المتصارعة، إذ لا يستطيع أي طرف فرض السيطرة وتنفيذ العدالة كما فعلت رواندا. ومن الضروري أن تكون مؤسسات الدولة قوية للإشراف على تنفيذ العدالة الانتقالية، وهو أمر لا يتحقق دون إنهاء الانقسام الحالي.

ثانياً: توظيف الأعراف القبلية في جبر الضرر: دروس من التجربة الرواندية

مثل رواندا، يواجه اليمن صعوبات كثيرة تمثل في تعويض الضحايا مالياً، ما يستدعي دعماً إقليمياً ودولياً لتنفيذ برامج التعويض والإنصاف، لا سيما أن دولاً إقليمية تدخلت في الصراع اليمني بشكل مباشر مما يحملها مسؤولية المساهمة في هذه البرامج. وتشكل الأعراف القبلية المحلية رافداً مهماً لتعزيز هذه الجهود على الأصعدة المعنوية والاجتماعية والمالية. ويمتلك اليمن تراثاً اجتماعياً غنياً من الأعراف القبلية التي تمثل منظومة قواعد متفق عليها لتسخير شؤون المجتمعات المحلية، وتولي اهتماماً كبيراً بغض النزاعات. ورغم ضعف الدور القبلي حالياً على المستويين السياسي والاجتماعي، إذ تعاني غالبية قبائل شمال اليمن من انقسام عميق بسبب الحرب الراهنة - حيث جرّدت القبائل النافذة كحاشد وبكيل من أدوارها التقليدية⁶⁸، وانقسمت بين أطراف الصراع، وتسيّست أدوارها مما أفقدها الحياد، إلا أنه يمكن استعادة دور هذه المؤسسات التقليدية وتفعيتها، بشرط عدم تسييسها وتحييدها لتكون عامل مساعد في تحقيق الإنصاف والمصالحة المجتمعية.

وعلاوة على ذلك، يمكن لليمن أن يستلهم الدروس المفيدة من التجربة الرواندية، حيث تقدم تجربة المحاكم الشعبية الرواندية الغاكيكا دروساً قيمة للبيان اليمني، إذ نجحت في تحقيق عدة أهداف محورية منها: منها إشراك المجتمع والضحايا، حيث ركزت المحاكم التقليدية على إشراك المجتمعات المتضررة وذوي الضحايا، مما منحهم شعوراً بالعدالة والمصداقية. وركزت على كشف الحقيقة والاعتراف بالجرائم، مما أتاح للضحايا وأسر المتوفين التعبير عن معاناتهم. وفي هذا السياق، تروي وزيرة حقوق الإنسان اليمنية السابقة (2012-2014) حورية مشهور، في مقابلة مع الباحث، تجربتها من زيارة رواندا (30 مايو 2023)

⁶⁸ Dashela, A. (2019). Saudi Arabia's new approach toward Yemen's northern tribes. Sana'a Center for Strategic Studies, p 5, <https://sanaacenter.org/publications/analysis/24815>

ضمن مشروع "مؤسسة السلام في اليمن". فقد زارت قرية مبيو (Mybyo) في مقاطعة بيجوسيرا (Bugesera)، إحدى القرى النموذجية التي يتعيش فيها الضحايا مع مرتكبي جرائم 1994. وشهدت اعتراف أحد الجناة الستينيين بجرائم وندمه وسعيه للمغفرة، بينما روت إحدى الناجيات رحلة رفضهم الأولى للوساطة ثم قبولهم طي صفحة الماضي عبر محاكم الغاكا. وتسchluss مشهور أن العدالة الانتقالية عملية اجتماعية وأخلاقية قابلة للتكييف في اليمن لضمان احترام حقوق الضحايا وبناء سلام عادل ومستدام.⁶⁹⁾ وبناءً على ذلك، يمكن البدء بتشكيل مجلس وطني لتلقي الشكاوى من الضحايا وذويهم وتسجيلها رسمياً أو شبه رسمياً، تمهدًا للاعتراف بها وتقديم الدعم النفسي والمعنوي عبر الآليات المجتمعية التقليدية.

بالإضافة إلى ذلك، تمكنت المحاكم التقليدية الرواندية من معالجة آلاف القضايا بكفاءة فاقت المحاكم الرسمية والمحكمة الدولية الخاصة برواندا. وتميز الأعراف القبلية اليمنية بنفس الخاصية، حيث تحظى بقبول مجتمعي واسع وقدرة على فك النزاعات أسرع من القضاء الرسمي البطيء. لذا يمكن تطوير لجان محلية تستند إلى هذه الأعراف للتعامل مع قضايا محددة بدلاً من الاعتماد الكلي على النظام القضائي المركزي. ومما يلاحظ أيضاً أن المحاكم التقليدية الرواندية لم ترتكز على معاقبة المجرمين بقدر ما سعت لإعادة بناء المجتمع وترميم العلاقات الاجتماعية. وتتوافق هذه الفلسفة مع الأعراف اليمنية التي لا يوجد في قواعدها العرفية عدالة جنائية، بل ترتكز بدلاً من ذلك على العفو والصفح والتعويضات المتفق عليها في هذه القواعد العرفية. ومن هنا، يمكن تصميم آليات تجمع بين العقوبة الرمزية والتعويض المادي والمعنوي بما يفضي إلى مصالحة اجتماعية. وتوضح التجربة الرواندية أهمية مواءمة آليات العدالة مع السياق المحلي. فقد نجحت محاكم الغاكا لأنّها انسجمت مع الطقوس والعادات والتقاليد المجتمعية، مما مكّنها من إحداث اختراق في تحقيق العدالة التصالحية. ويبّرر هذا ضرورة ابتكار آليات تستند إلى الموروث المحلي وتنسجم مع الثقافية والاجتماعية والدينية للمجتمع، بما يضمن قبولها واستمراريتها.

وهكذا يتضح من خلال التجربة الرواندية في مجال العدالة التقليدية أن تفعيل الأعراف القبلية في اليمن كآلية مساعدة واعدة ضمن برنامج العدالة الانتقالية، وقدرة على تعزيز

⁶⁹⁾ مشهور، حورية. (2025، 2 أكتوبر). مقابلة عبر البريد الإلكتروني مع الباحث.

فرص الإنصاف والمصالحة المجتمعية. فالتحكيم القبلي والوساطات المحلية قادرة على ترميم الثقة بين شرائح المجتمع وإعادة الاعتبار للضحايا بطرق مقبولة اجتماعياً، خاصة إذا أدمجت ضمن إطار رسمي يضمن العدالة والمساواة. كما أن الاعتراف والاعتذار المستمدان من هذا الموروث يوفران أرضية صلبة لتجاوز الماضي والانتقال نحو سلام مستدام.

ثالثاً: تبني سياسة وطنية للذاكرة التاريخية والمصالحة الوطنية

تقدّم التجربة الرواندية دروساً قيمة لليمن في تعزيز الهوية الوطنية والمصالحة الاجتماعية ضمن إطار العدالة الانتقالية... فقد ألغت رواندا التوصيفات العرقية (هتو/توتسى) واعتمدت الهوية الجامعية. ووظفت ثقافة وعادات التضامن والمشاركة المجتمعية في حل المشاكل على مستوى القرية نهجاً عملياً، وبديلأً للآليات الشمولية في تعزيز المصالحة. وتُعدّ آليات الفاكاكا درساً للمجتمعات المنقسمة... حيث مثلت شكلاً فريداً من أشكال العدالة التصالحية نظراً لطبيعتها اللامركبة والأهمية التي تعلق على مشاركة المجتمع بأكمله والمشاركة المحلية.⁽⁷⁰⁾

"ويواجه اليمنيون تحدياً كبيراً يتمثل في إعادة تعريف المجموعة الوطنية بعد أن أدت الحروب المتلاحقة إلى تفكك الهوية الوطنية الجامعية وتحول الانتماء الوطني إلى ولاءات فرعية وأيديولوجية ومناطقية وقبلية. ولهذا، إعادة التعريف ليست مجرد إجراء سياسي، بل عملية وطنية بحثة تعنى، في جوهرها، إعادة بناء الوطن كفكرة ومعنى ومصير مشترك".⁽⁷¹⁾ ولذا، يتطلب الوضع في أي مصالحة وطنية قادمة وضع خطة وطنية شاملة لمعالجة هذه القضايا من خلال عدة مسارات منها: تفعيل القوانين النافذة، مثل المادة (194) من الدستور اليمني والتي تنص على أنّ: "يعاقب بالحبس، مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة من حرّض علّنا على ازدراء طائفة من الناس أو تغليب طائفة، وكان من شأن ذلك تكدير السلم العام".⁽⁷²⁾ وتوظيف وسائل الإعلام في نشر ثقافة التعايش والمصالحة على غرار ما نفذته رواندا من حملات إعلامية مكثفة. وي يتطلب الوضع الإرادة السياسية لدى أطراف النزاع ببني

⁷⁰ إزيكيل سينتاما. (2022، 5 فبراير). *المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس المستخلصة [تقرير مشروع بحثي]*. الاتحاد الأوروبي، ص 15.

⁷¹ الحميدي، توفيق. (2025، 4 أكتوبر). مقابلة عبر البريد الإلكتروني مع الباحث.

⁷² منظمة سام للحقوق والحرّيات. (2022). خطاب الكراهية في البيئة الرقمية: التشخيص والمعالجات (ص 6).

مشروع العدالة الانتقالية لليمن ما بعد البدء بوقف الحرب، والدخول في عملية مصالحة سياسية تضمن الشروع في تنفيذ العدالة. ويمكن أيضًا، إنشاء آلية وطنية مستوحة من اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة في رواندا، تتولى متابعة التقدم في مجال العدالة الانتقالية ومعالجة المظالم بشكل شامل. وتحويل العدالة إلى عملية طويلة المدى قادرة على معالجة إرث الماضي، وبناء توافق وطني حقيقي يقضي على جذور الصراعات.

بناءً على تجربة رواندا، يمكن استخلاص دروس مهمة قد تفيد البلدان التي شهدت صراعات عنيفة واسعة النطاق ومنها اليمن. أولاً، تضطلع الدولة بمسؤولية تمهد الطريق أمام المصالحة الوطنية وتعزيزها. ثانياً، تتطلب المصالحة الناجحة تضافر الجهود التي تبذلها الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية، ويعتمد نجاحها على استخدام آليات ترتكز على سياق المجتمع وثقافته وتقاليده وعاداته. ثالثاً، يتطلب نجاح المبادرات المعتمدة آلية إدماج وتنسيق. رابعاً، المصالحة الناجحة يجب أن تكون شاملة وغير انتقائية.⁽⁷³⁾

⁷³ معهد الجامعة الأوروبية. (2023، 9 أكتوبر). المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس المستخلصة. تاريخ الدخول: (10 سبتمبر 2025) <https://tinyurl.com/569u2hy3>

خلصات ختامية

تكشف هذه الدراسة أن العدالة الانتقالية تشمل آليات إجرائية وقانونية واجتماعية وأن المصالحة السياسية دون عدالة قد تقود لعودة العنف كما في حالة اليمن. ومن هنا تبرز أهمية تبني مقاربة محلية يمنية تكاملية تجمع بين العدالة الانتقالية والمصالحة بما يفضي إلى معالجة جذور الأزمات وتعويض الضحايا. وتوضح هذه الدراسة من خلال استعراض التجربة الرواندية أن عدالة المنتصر تظل ناقصة، وهنا يكمن الدرس الأهم في الحالة اليمنية، حيث يحتاج اليمن إلى عدالة انتقالية قائمة على التوافق حتى يكتب لها النجاح و تستطيع معالجة أزمات السياسيين والضحايا على حد سوا.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق العدالة في السياق اليمني يختلف عن رواندا رغم وجود نقاط متشابهة مع الحالة اليمنية يمكن البناء عليها. و تُظهر المقارنة التحليلية أن رواندا نجحت في تحقيق عدالة انتقالية نسبية بفضل ثلاثة عوامل حاسمة: الجسم العسكري الذي أنتج سلطة موحدة قادرة على فرض رؤيتها، والإرادة السياسية القوية ممثلة في قيادة الدولة (بول كاغامي)، وابتکار محاكم الفاكاکا الشعبية لتسهيل إجراءات العدالة الانتقالية. وأوضحت الدراسة أن هذا النجاح لا يخلو من بعض الملاحظات والعيوب مثل الانتقائية في المحاسبة التي تجاهلت انتهاكات الجبهة الوطنية الرواندية الحاكمة حاليا، وإقصاء بعض الفئات مثل أقلية التوا، وفرض سردية رسمية أحادية قد تضعف شمولية المصالحة على المدى البعيد.

وفي المقابل، كشفت الدراسة بأن اليمن يواجه تحديات أكثر تعقيداً من الحالة الرواندية مع الفارق بأن ضحايا المجازر الجماعية في رواندا لا يمكن مقارنتها بعدد الضحايا في اليمن. واستنتجت الدراسة أن الصراع في اليمن متعدد الأطراف والأبعاد وله جذور مناطقية وقبلية إن جاز التعبير، ولا يوجد طرف منتصر حتى الآن بحيث تكون لديه القدرة لفرض رؤيته للعدالة الانتقالية كما حصل في رواندا. كما أن الإرادة السياسية المشتركة لدى أطراف النزاع لتحقيق العدالة غائبة، والمؤسسات الرسمية وخاصة القضائية والأمنية منقسمة بشكل غير مسبوق، والموارد الاقتصادية للبلد ضعيفة. وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهرت الدراسة أن اليمن يمتلك إمكانات حقيقية للاستفادة من التجربة الرواندية، خاصة في ثلاثة مجالات رئيسية:

أولاً، في مجال العدالة التقليدية المجتمعية، يمتلك اليمن إرثاً غنياً من القواعد العرفية القبلية التي تشبه وظيفياً محاكم الغاكيات الرواندية. وتُظهر التجربة الرواندية أن العدالة المجتمعية، عندما تُدار تحت إشراف مؤسسات مركبة تابعة للدولة، يمكن أن تحقق نتائج ملموسة في كشف الحقيقة وجبر الضرر المعنوي والمادي النسبي وتحقيق المصالحة الاجتماعية وهو جوهر العدالة الانتقالية. ويمكن لليمن تفعيل هذه القواعد العرفية بشكل منظم لمعالجة نفس القضايا التي نجحت فيها محاكم الغاكيات. ويطلب هذا المسار بعض الشروط الأساسية: وجود مؤسسات دولة موحدة قادرة على الإشراف على عمل هذه المحاكم المحلية القبلية والعمل على تنظيمها والإشراف عليها أولاً بأول، وضرورة وجود توافق وطني على آلية عمل هذه المحاكم بحيث تنجح في مهامها. إضافة إلى ذلك، يجب أن لا تسيس هذه المحاكم، حتى لا تتحول إلى أداة انتقام وتسوية حسابات.

ثانياً، في مجال جبر الضرر، أظهرت التجربة الرواندية أهمية المقاربة بين التعويض المادي والمعنوي، وأن جبر الضرر لا يعني دفع أموال فقط بل هو عملية متكاملة تتضمن الاعتذار وكشف الحقيقة، وهو عملية اجتماعية ونفسية شاملة، ويحتاج الضحية للاعتراف والاعتذار ورد الاعتبار بما يقود إلى مصالحة اجتماعية حقيقة بين الضحية والجاني. ويمكن لليمن أن يستفيد من التجربة الرواندية في هذا المجال ويدأ بالتعويضات المعنوية والرمزية التي يمكن تحقيقها عبر القواعد العرفية والقبلية. وقد تحقق هذه الآليات نتائج مقبولة مجتمعيًا وتسهل على الدولة تكلفة جبر الضرر.

ثالثاً، في مجال الذاكرة الوطنية، أثبتت التجربة الرواندية أهمية حفظ الذاكرة كوسيلة لمنع المجازر الجماعية وتوعية الأجيال القادمة. ويحتاج اليمن إلى بناء مؤسسات وطنية لحفظ الذاكرة لجميع الضحايا، بغض النظر عن انتسابهم. ويجب أن تكون التجربة اليمنية على عكس رواندا التي فرّضت سردية رسمية أحادية، بمعنى يجب تبني سردية شاملة ومتوازنة تعترف بمعاناة جميع الأطراف اليمنية وتتوّق جميع الانتهاكات، لتجنب خلق "ذاكرة انتقائية" تُعيد إنتاج الانقسام مستقبلاً بدلاً من تجاوزه.

هذا ما توصلت إليه الدراسة إجمالاً، غير أن هناك بعض النتائج التفصيلية تتمثل بأن نجاح مسار العدالة الانتقالية لليمن ما بعد الحرب، يتطلب وقف الحرب بشكل دائم عبر اتفاق سياسي يتضمن الشروع في مسار العدالة الانتقالية، توحيد مؤسسات الدولة وخاصة

القضاء والأمن، نزع السلاح ودمج كافة التشكيلات العسكرية تحت سلطة الدولة. وخلصت الدراسة إلى العدالة في اليمن بناء على المعطيات الحالية لن تكون عدالة المنتصر كما حصل في رواندا، بل الأقرب للسياق اليمني أن تكون عدالة توافقية شاملة تضمن حقوق الضحايا. وتفيد الدراسة أن العدالة الانتقالية لا يمكن اختراعها في محاكمات أو تعويضات، بل يجب أن تكون مشروع وطني شامل يعالج أزمات اليمنيين، ويعالج أزمات العدالة الاجتماعية المستدامة.

التوصيات

- إلى مؤسسات المجتمع المدني، تتطلب المرحلة الاستمرار في التوثيق بشكل منهجي لكي يسهل مستقبلاً مساعدة الضحايا في الحصول على حقوقهم.
- إلى أطراف النزاع المحلي والقوى السياسية والاجتماعية والقبلية والدينية، يتوجب العمل على توافق حول الحد الأدنى من العدالة الانتقالية. وهذا يتطلب حواراً شجاعاً حول المشتركات لتحقيق العدالة للجميع، والتخلّي عن ثقافة الانتقام لصالح العدالة والمصالحة الوطنية الشاملة.
- إلى مكتب المبعوث الدولي، يتطلب الوضع مساعدة اليمنيين للدفع نحو تحقيق العدالة الانتقالية، بحيث تضطلع الأمم المتحدة بمساهمة فعالة من خلال مساعدة اليمنيين لتوفير التمويل والخبرة الفنية والتدريب في مجال العدالة. ويتوارد الضغط على أطراف النزاع بضرورة تبني مشروع العدالة الانتقالية.
- توصي الدراسة أيضاً، بضرورة تفعيل القواعد العرفية القبلية كآلية مساعدة لتحقيق جبر الضرر وحل النزاعات المحلية ذات الطابع الاجتماعي وبناء العدالة الاجتماعية في إطار العدالة الانتقالية بمفهومها الشامل.
- يتوجب ربط المصالحة السياسية بالعدالة الانتقالية، فهي الطريق الذي سيقود إلى سلام مستدام. وأي اتفاق سياسي بين أطراف النزاع لا يتضمن آليات واضحة لتحقيق العدالة الانتقالية لليمن ما بعد الحرب سيكون اتفاقاً هشاً وعرضة للانهيار عند أول أزمة سياسية، وتجارب اليمن في مجال الاتفاقيات السياسية تثبت ذلك.

عادل دشيلة : باحث ومحاضر يمني حاصل على درجة الدكتوراه في الأدب الإنجليزي، مع التركيز على أدب السجون السياسية في العالم العربي. يعمل كباحث زائر في جامعة تورکو، فنلندا، وعمل أيضاً زميلاً سابقاً في المركز الشرقي أوسطي للأبحاث، جامعة كولومبيا، حيث قاد مشروعًا بحثياً حول العدالة الانتقالية ليمن ما بعد الحرب من منظور اجتماعي. وتشمل مجالات خبرته دراسة العدالة الانتقالية بعد النزاعات من منظور اجتماعي، ودراسات الصراع، والقضايا اليمنية، بما في ذلك الديناميكيات القبلية، والقضايا الإقليمية. كتب العديد من الأوراق البحثية والمقالات التحليلية، إلى جانب مساهمته في تأليف ثلاثة كتب منها كتابه "الحركة الحوثية والقبيلة اليمنية بين عامي 2011 و2020". ويساهم بانتظام بباحثه في مراكز بحثية محلية ودولية، وشارك بأوراق بحثية في عدة مؤتمرات أكاديمية دولية في الهند، وتركيا، والأردن، ولبنان، وفنلندا، وهولندا.

إمكانات تطبيق العدالة الانتقالية في اليمن: مقارنة مع التجربة الرواندية